كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدمياط الجديدة
المجلة العلمية
العدد التاسع ٢٠٢١م

# شواهد قرآنيّة في كتاب الكافي في شرح الهادي للزَّنْجَانِيّ (ت بعد ٦٥٤هـ)

## بين المعنى والصناعة النحوية

دكتور

**أحمد عبد الكريم عبد المعطي**

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

في كلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر

## الملخص باللغة العربية والإنـجليزية

**شـواهـد قرآنيّـة في كتاب الكافي في شـرح الهادي للزَّنْجَانِيّ ( ت بعد ٦٥٤هـ ) بين المعنى والصناعة النحوية .**

**اسم الباحث: أحمد عبد الكريم عبد المعطي**

**القسـم: اللغويـات، الكليـة: اللغـة العربيـة بالمنصـورة، الجامعـة: جامعـة الأزهر، الدولة: مصر**

**البريد الإلكتروني : a. abedalkreem٢٠@gmail. com**

**ملخص البحث**

**تناول هـذا البحث: شـواهد قرآنية في كتـاب الكافي في شـرح الهـادي للزنجـاني (ت بعد ٦٥٤ هـ) بين المعنى والصناعة النحوية.**

**ويُعنى بدراسـة بعـض الشـواهد القرآنيـة، دراسـةً نحويـة على أسـاس المعنى، فتناولها، وناقشها، ورجح ما رآه جديرًا بالترجيح.**

**وتهدف الدراسـة إلى إبراز جانب المعنى وعلاقته بالصناعة النحوية، مع بيان موقـف النحـويين من هـذه الدراسـة من ناحيـة، وبيان موقـف الزنجـاني من ناحيـة أخرى.**

**وقـد أظهـرت الدراسـة أن الزنجـاني كان يـوائم بين المعنى والصـناعة النحويـة، ويُعول على المعنى، ويعتمد على السياق في ترجيح الرأي أو إضعافه .**

**الكلمـات المفتاحيـة: شـواهد قرآنيـة، الكـافي شـرح الهـادي، المعنـى، الصـناعة النحوية**

# Quranic Evidence in the Book of Al-Kafi in an explanation ( .Al - Hadi La - Zanjani (died after ٦٥٤ A. H Between meaning and grammatical industry

Researcher's name. Ahmed Abdel Karim Abdel Moati
،College: Arabic Language in Mansoura ،Department: Linguistics
State: Egypt ،University: Al-Azhar University
E-mail: abedalkreem٢٠@gmail. com

: Abstract
a ، It is concerned with the study of some of the Qur'anic evidence ،so he dealt with them ،grammatical study on the basis of meaning and gave preference to what he saw as worthy of ،discussed them .weighting
The study aims to highlight the aspect of meaning and its relationship with a statement of the position of the ،to the grammatical industry and a statement of the ،grammarians on this study on the one hand .position of Zanjani on the other hand
The study showed that al-Zanjani harmonized between meaning and and relied on context in ،relied on meaning ،grammatical industry .favoring or weakening an opinion
،meaning ،al-Kafi explanation of al-Hadi ،key words: Quranic evidence .grammatical industry

## المقدمـــــة

الحمـد لله رب العـالمين، والصـلاة والسـلام على المبعـوث رحمـة للعـالمين، سـيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد...

فإن المزاوجة بين اللفظ والمعنى، أو بين المعنى والصنعة الإعرابية، كانت سمة أعلام النحـو المجتهـدين، مـن أمثـال: الخليـل، وسـيبويه، والفـراء، والأخفـش الأوسـط، والزجـاج، والنحاس، ومن جاء بعدهم من أمثال: الفارسي، وابن جني، والعكبري، وابن مالك، وابن هشام.

وذلك أنهم كانوا يستخرجون قواعد النحو من نسيج الكلام، أو من بين اللفظ ومدلوله، فجاء محصولهم العلمي أقرب إلى الدراسة الدلالية التي يعتمد عليها في اختيار الرأي أو توهينه.

ومن ثم فلا تدرس الصنعة الإعرابية بمعزل عن المعنى وإدراكه؛ لذا قال ابن جني: " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليك " [(١)].

وعليه فإن دراسة النحو على أساس المعنى- علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة- تعطي النص، أو الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن أيضًا من جفاف وقسوة [(٢)].

وبتحديد المعنى الذي يقصده المتكلم، تتحقق الغاية المنشودة من دراسة علم النحو، والاستعانة به على صحة تأليف الكلام وتركيبه، ولله در السكاكي الذي عرف النحو بأنه: ( معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا)[(٣)].

وبناءً عليه وجدنا الزنجاني واحدًا من أعلام النحو المجتهدين الذين جمعوا بين

(١) الخصائص ١/ ٣٨٤.
(٢) انظر معاني النحو ص ٨.
(٣) مفتاح العلوم ص٣٣.

الصناعة والمعنى، فكان يرد الأعاريب الفاسدة، لعدم مراعاتها للمعنى، كما أنه كان لا يراعي المعنى على حساب الصناعة، فكان يوائم بينهما، وقد اتضح ذلك كله في دراسة البحث وسرد نتائجه.

ولما كان كتاب الكافي شرح الهادي للزنجاني من الكتب النحوية التي تُعنى بالصناعة النحوية والمعنى، يممت وجهي نحو شواهده القرآنية فكان موضوعي بعنوان: ( شواهد قرآنية في كتاب الكافي في شرح الهادي للزنجاني ( ت بعد ٦٥٤هـ ) بين المعنى والصناعة النحوية ).

وقد دفعني إلى هذا الموضوع عدة أمور، منها:

أولاً: إبراز جانب المعنى وارتباطه بالنحو الذي قامت عليه شواهد الزنجاني في الكافي فأردت إظهار هذا الجانب، وهو ما لم يشر إليه أحد قبلي ممن تناولوا دراسة الزنجاني التي تكشف بصره بعلوم اللغة والنحو وغيرها.

قال عنه الخوانساري: " كان غزير العلم، جيد التصرف، سديد التأليف، حصين القول، مبين الكلام " [(١)].

ثانياً: إنصاف كثير من النحويين والدفع عنهم بما ألصق بهم من عنايتهم باللفظ دون المعنى، إذ اللغة كما قيل: " ما وجدت إلا للإفصاح عنه – أي عن المعنى " [(٢)].

ثالثاً: أن الزنجاني عَلم من أعلام اللغة والنحو، وإمام من نحاة القرن السابع الهجري، له انفرادات، ومؤلفات تشهد بوفرة بضاعته، وسعة علمه واطلاعه [(٣)].

قال عنه ابن الفُوَطِيّ: " كان أديبًا حكيمًا، عارفًا بالمنقول والمعقول " [(٤)].

---

(١) روضات الجنات ١٧٣/٥.

(٢) معاني النحو ص٩.

(٣) انظر مثلاً انفرداه بمجيء ( أو ) للإباحة في صلب البحث، وآراءه وترجيحاته في الكافي، قسم النحو ١/ ١٢٥ وما بعدها. وقسم التصريف ٥/ ٢٤٠٨ وما بعدها.

(٤) تلخيص مجمع الآداب ق١/جـ٤/ ٢٣٤، وينظر أيضًا: الكافي قسم التصريف ٥/ ٢٤٠٦.

**وأما عن الدراسات السابقة، فلم يتناول أحد- فيما وقفت عليه-: "شواهد قرآنية في كتاب الكافي في شرح الهادي للزنجاني ( ت بعد ٦٥٤هـ ) بين المعنى والصناعة النحوية "بيد أن هناك دراسات قامت حول هذا الكتاب، منها:**

**- الجهود النحوية للإمام العزي ( ت بعد ٦٥٤هـ ) في كتابه الكافي دراسة وتقويما – رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالمنصورة. إعداد الباحث / محسن جمال محمد أحمد سنة ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م[(١)].**

**- ( الحَسَن ) عند الزنجاني في كتابه الكافي في شرح الهادي – بحث في مجلة آفاق العلوم / للدكتور / عبد الله محمود فجال. العدد الثالث عشر، سبتمبر ٢٠١٨م، المجلد ٤.**

**وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات أخرى قامت حول مضمون الصناعة والمعنى منها:**

- **أثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القرآن وإعرابه، للباحثة / هدى صالح محمد – رسالة دكتوراه – كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة سنة ٢٠٠٣م.**
- **أثر الصناعة النحوية في ترجيح المعنى عند الرسعي[(٢)] في كتابه رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، للباحث / مشاري بن عبد الله الحربي – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – جامعة القصيم – السعودية.**
- **بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون، تأليف الدكتور / محمد عبد الفتاح الخطيب – دار البصائر – الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.**

---

**(١) كانت إفادتي من هذه الرسالة محدودة ومقصورة على ترجمة الزنجاني، وخُبرت بها حينما شرعت في ترجمة صاحبنا، وذلك لعدم العلم بها مسبّقا.**

**(٢) هو: أبو محمد عبد الرزاق، الملقب بـ ( عز الدين )، ولد برأس عين الخابور ٥٨٩هـ، فقيه ومفسر، مات ٦٦١هـ، انظر: الأعلام ٣/ ٢٩٢، والرسعني نسبة إلى بلدة رأس عين، كما ذكر هو نفسه في تفسيره رموز الكنوز ٤٤٧/٣، تحقيق د/عبد الملك بن دهيش- الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.**

- **من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة، تأليف الدكتور / حامد أحمد نيل – الطبعة الأولى – ١٩٨٤م.**

**وقد أفدت من المصدرين الأخيرين.**

**وقد أسست البحث على: مقدمة، وتمهيد، ومدخل، وثلاثة مباحث، وخاتمة.**

**المقدمة: بينت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، والمنهج الذي اتبعته في دراسته، والدراسات السابقة حول هذا الموضوع، وخطة البحث.**

**التمهيد: فقد خصصته بترجمة موجزة للزنجاني، وعرفت بكتابه، ومنهجه فيه.**

**المدخل: عرفت فيه بالصناعة النحوية والمعنى لغة واصطلاحًا، والعلاقة التي تجمع بينهما، وعلاقة الصناعة النحوية بالمعنى.**

**أما المبحث الأول فهو لدراسة الأعاريب التي تناولها الزنجاني، وهي مرتبة حسب ترتيب مجيئها في الكافي في شرح الهادي، وقد تناولت فيه عشر مسائل:**

**المسألة الأولى: رفع الاسم الواقع بعد ( إن ) الشرطية في قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ }.**

**المسألة الثانية: مجيء الكاف زائدة في قوله تعالى: { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِير}.**

**المسألة الثالثة: زيادة ( ما ) في قوله تعالى: { وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ }.**

**المسألة الرابعة: الأوجه الإعرابية في قوله تعالى: {إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ }.**

**المسألة الخامسة: زيادة ( من ) في الإيجاب عند الأخفش.**

**المسألة السادسة: زيادة الباء، وقد جاءت في ثلاثة مواضع:**

**١- في قوله تعالى: { وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ }.**

**٢- وفي قوله تعالى: {وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ }**

**٣- وفي قوله تعالى: {تَنبُتُ بِالدُّهْنِ }في قراءة الضم.**

**المسألة السابعة: رفع ( آية ) في قراءة ابن عامر في قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيل }.**

**المسألة الثامنة: جزم {يَغْفِرْ لَكُم }لوقوعه جواب هل.**

**المسألة التاسعة: إعراب {أَكَابِرَ مُجَرِمِيهَا }.**

**المسألة العاشرة: مجيء ( لا ) زائدة في قوله تعالى: {لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ }.**

**المبحث الثاني: بعنوان: الحذف والتقدير، وفيه أربع مسائل:**

**المسألة الأولى: حذف الجار في قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً }**

**المسألة الثانية: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله تعالى: {تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ } في قراءة جر ( الآخرة ).**

**المسألة الثالثة: تقدير عامل الحال المحذوف في قوله تعالى: { بَلَى قَادِرِينَ }.**

**المسألة الرابعة: تعلق {إِلَى فِرْعَوْنَ }في قوله تعالى: { وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ }.**

**المبحث الثالث: العدول عن الأصل، وقد اشتمل على أربع مسائل وهي:**

**المسألة الأولى: وقوع ( إلى ) بمعنى ( مع ) في قوله تعالى: {فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ }.**

**المسألة الثانية: مجيء ( أو ) بمعنى ( بل ) في قوله تعالى: { وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُون }.**

**المسألة الثالثة: مجيء ( أو ) للإباحة في قوله تعالى: { فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ }.**

**المسألة الرابعة: دلالة ( كاد ) في الاستعمال في قوله تعالى: {إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا }.**

**ثم كانت الخاتمة، وقد عرضت فيها: أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وبعد ذلك، أثبت المصادر والمراجع التي رجعت إليها واعتمد عليها البحث.**

**وقـد كـان منهجي في البحـث: جمـع بعـض الشـواهد القرآنيـة في الكـافي في شـرح الهـادي، وخاصـة الشـواهد التـي عـوّل فيهـا على المعنـى، واعتمـد على السـياق في إيضـاحها، وذلـك لأسـتظهر منهـا موقـف الزنجـاني والنحـويين مـن المعنـى والصـناعة النحوية.**

**وقد حرصت في هذا البحث على دراسة هذه الشواهد دراسة متأنية بعيدة عن الإيجاز المخل والإطناب الممل، فكنت أذكر في البداية: الآية القرآنية، وما تضمنته من كلام الزنجاني وغيره من آراء النحويين؛ لأن شواهده هي موضوع البحث، مسبوقة بعنوان لكل مسألة يتناسب مع مضمونها، ثم أورد أقوال النحويين والمفسرين في المسألة، ثم أبين موقف الزنجاني وغيره من العلماء في المسألة من ناحية المعنى والصناعة النحوية، وأرجح ما يظهر لي رجحانه مع الدليل.**

**وهذه المسائل مرتبة ترتيبًا نحويا على غير المعهود، مراعاة لطبيعة البحث الذي يُظهر جانب الصناعة والمعنى في التناول، فقد تناول كل مبحث ما يندرج تحته من الشبيه والنظير له، وجاءت مرتبة حسب ورودها في الكافي - غالبًا، تيسيرًا على القارئ.**

**وبعد**

**فأرجو أن أكون قد وفقت في معالجة هذه المسائل، وحسبي أنني اجتهدت، والله الهادي إلى سواء السبيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.**

**الباحث**

## التمهيد وفيه

## ترجمة الزَّنجاني، والتعريف بالكتـاب

**أ - ترجمة الزنجاني[١].**

**بداية أشير إلى أنني سأكتفي بالخطوط الرئيسة في ترجمة الزنجاني، فقد كتبت عنه دراسات سابقة – كما سيأتي ذكره، لذا سأُعرِّف به في إيجاز.**

**فهو أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخرجي الزنجاني – وهذه التسمية هو الذي أوردها بنفسه في نهاية الكتاب [٢].**

**والخَرَجِيَّ : نسبة إلى: خرجَى، إحدى بلاد ما وراء النهر[٣]، فالزَّنْجَانِيُّ نسبة إلى موطنه زَنْجَان[٤].**

**وقد لقب بألقاب عديدة منها: ( عز الدين ) و( تاج الدين) و(عفيف الدين) .**

**ولعل إضافة هذه الأسماء إلى ( الدين ) هو من تعظيم الدين في النفوس، أو أن أحسن وأملح الألقاب ما كان مباركا بالنسبة إلى الدين [٥].**

**وتكنى أيضًا بـ ( أبي المعالي ) وبـ ( أبي الفضائل )، ولعل ذلك من قبيل الفخر والمدح.**

**ولم تذكر لنا المصادر شيئًا عن حياته المبكرة، ولا عن سنة ولادته، وكل ما يمكن قوله: إنه نشأ في بيت علم وتقوى، فقد كان والده - رحمه الله - فقيها، وعلمًا من أعلام الفقه الشافعي، له مؤلف يسمى: ( نقاوة العزيز في فروع الشافعية)[٦].**

---

(١) ينظر في ترجمته الكافي في شرح الهادي، قسم النحو ص٣٣ وما بعدها. وقسم التصريف ٢٣٩٧/٥ وما بعدها، وبغية الوعاة ٢/ ١٢٢، وكشف الظنون ٢/ ١٥٧٨، والأعلام ٣٣٠/٤ وهدية العارفين ١/ ١٢، ومعجم المؤلفين ١/ ٥٧، وينظر أيضًا: الجهود النحوية للإمام العزي ت بعد ٦٥٤هـ - في كتابه الكافي دراسة وتقويمًا.. ) رسالة دكتوراه للباحث / محسن جمال محمد أحمد سيد.. ٢٠١٨م.

(٢) الكافي في شرح الهادي ٥/ ٣٠٤٣.

(٣) انظر روضات الجنات ٥/ ٦٨.

(٤) انظر معجم البلدان ٣/ ١٥٢.

(٥) انظر شرح الصدور لشرح زوائد الشذور للبرماوي، ص١٥، تحقيق د/ المهدي عبد العال.

(٦) انظر معجم المؤلفين ٥٧/١.

غير أننا نستنتج من مؤلفاته: أنه كانت له رحلات علمية، فعظمت إفادته في كثير من العلوم والمعارف، فسافر إلى خرسان، وبخارى، ورجع إلى تبريز واستوطنها، وأقام بالموصل مع شيخه ابن الخباز- ثم انتقل إلى بغداد، فقد انتهى من كتابه الكافي وهو في بغداد سنة ٦٥٤هـ.

وألف كتابه ( المُعرب عما في الصحاح والمُغرِب ) بالموصل سنة ٦٢٧هـ، وكتابه: (معيار النَّظَّار في علوم الأشعار) فرغ منه سنة ٦٥٠هـ في بخارى.

وكان له بصر بعلوم اللغة والشريعة، وغيرها، لذا كان من الطبعي أن يقبل عليه الطلاب ليستمعوا إليه، ويأخذوا عنه، وعلى الرغم من ذلك، فإن كتب التراجم لم تذكر تلامذة له، ويبدو أنه كان يجلس مع طلابه جلوسًا عامًا، لم يؤثر أحدًا منهم بدرس أو إملاء، أو كان منشغلاً بالتصنيف والتأليف.

وقد سعى الزنجاني إلى أكابر علماء عصره، يسمع منهم ويأخذ عنهم، ويلتقي بهم، فعظمت إفادته في كثير من العلوم والفنون، ومن هؤلاء: ابن الخباز النحوي (ت٦٣٩هـ) [(١)]، إضافة إلى والده إبراهيم الزنجاني [(٢)].

وكان للزنجاني كثير من المصنفات المتنوعة التي تشهد بعلو قدره ومكانته، فصنف في النحو منها – كما ذكرنا – الكافي في شرح الهادي، وفي الصرف: التصريف العزي، وفي الشعر: معيار النظار في علوم الأشعار، ومصنفات أخرى في اللغة وعلم الحساب والعروض وغيرها.

ومات الزنجاني بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي ببغداد، إذ أجمعت المصادر أن وفاته كانت بعد ٦٥٤هـ بعد أن فرغ من تأليف ( الكافي ) / فكان حيًّا سنة ٦٥٤هـ[(٣)].

وأما كتاب الكافي في شرح الهادي للزنجاني ومنهجه فيه. فإن الكتاب كما ذكر مؤلفه هو شرح وتفصيلِ للمختصر الذي وضعه في بادئ الأمر الموسوم بـ(الهادي)، ثم أملى عليه

(١) انظر: شذرات الذهب ٢/ ٢٠٢، وينظر أيضًا الموقف النحوي لابن الخباز ( ت٦٣٩هـ ) من الكوفيين في كتابه الغرة المخفية – بحث مستقل من مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد السابع والثلاثون، الجزء الثاني ٢٠١٨م. إعداد الباحث.
(٢) انظر ترجمته في معجم المؤلفين ٣/ ٢٢٩.
(٣) انظر الكافي ٥/ ٣٠٤٣.

**شرحًا موسعًا، أزال إبهامه، وفصَّل مجمله، فسماه: ( الكافي في شرح الهادي ).**

**وقد جمع هذا الكتاب مسائل النحو والصرف، وجاء حافلا بالسماع والقياس والتعليلات، وبرزت فيه شخصية صاحبه بوضوح، فدلت على تنوع ثقافته، وتعدد معارفه في كثير من العلوم والمعارف.**

**وقد بدا ذلك في عرضه للمسائل، فكان يذكر فيها خلاف النحويين، وترجيحات كل فريق وأدلته، والمفاضلة بينها، مؤيدًا بالحجة، ومستندًا إلى الدليل، معتمدًا على المعنى والسياق، وقد تجلى ذلك في الكتاب كاملاً [1].**

* * *

**(١) وانظر أيضًا على سبيل المثال: الكافي ٣٦٢/١، ٤٧٢/١، ٤٩١/١- ٤٩٣، ١٨٣٥/٥.**

## المدخل

**وفيه: التعريف بالصناعة النحوية والمعنى لغة واصطلاحًا، والعلاقة التي تجمع بينهما، وعلاقة الصناعة النحوية بالمعنى.**

**- الصناعة في اللغة:**

**وردت كلمة ( صناعة ) في اللغة بعدة معانٍ منها:**

**- الحرفة والكسب، قال العسكري: "وفي الصناعة معنى الحرفة التي يتكسب بها"[١].**

**- وجاءت أيضًا بمعنى الحذق والمهارة، قال ابن فارس: " وامرأة صناع، ورجل صَنَعُ: إذا كانا حاذقين "[٢].**

**- وجاءت أيضًا بمعنى: حسن القيام على الشيء، قال ابن سيده: " وصنع الفرس يصنعه، وهو صَنيع: قامَ عليه " [٣].**

**- وجاءت بمعنى الشيء الذي يصنع، قال ابن منظور: " والصناعة: ما تستصنعُ من أمر " [٤].**

**- وجاءت بمعنى: الإجادة في الصنع، قال العسكري " الصنع: مضمن بالجودة، ولهذا يقال: ثوبٌ صنيع، وفلان صنيعة فلان "[٥].**

**أما في الاصطلاح: فقد عرفها الكفوي بأنها كل علم مارسه الرجل سواء كان استدلاليًا أو غيره حتى صار كالحرفة له، فإنه يسمى صناعة [٦].**

**أو أنها العمل الذي يتدرب فيه الرجل، وينتسب إليه [٧].**

**وقيل: إنها كل علم أو فن مارسه الإنسان حتى يمهر فيه، ويصبح حرفة له[٨].**

**ويتبين لنا من خلال التعريفين: اللغوي والاصطلاحي أن الممارسة، والحرفة، والمهارة، هي ألفاظ تجمع بينهما حتى يصبح كل عمل يتمكن فيه صاحبه من إجادته،**

---

(١) الفروق اللغوية [ صنع ] ١/ ١٣٥.
(٢) مقاييس اللغة [ صنع ] ٣/ ٣١٣.
(٣) المحكم. [ صنع ] ١/ ٤٤٣.
(٤) اللسان [ صنع ].
(٥) الفروق اللغوية [ صنع ] ١/ ١٣٥.
(٦) الكليات ص ٥٤٤.
(٧) المصدر السابق.
(٨) المعجم الوسيط [ صنع ].

وحذقه، والمهارة فيه، يسمى صناعة، ومن هنا جاءت الصناعة النحوية محكومة ومكتسبة بهذه المهارات حتى صارت عملاً محكما وفق قواعد مقررة في علم النحو.

**ثانيًا – المعنى لغة:**

ورد في اللغة بعدة معان منها: أنه بمعنى القصد .

جاء في أساس البلاغة: " عنيتُ بكلامي كذا، أي: أردتُه وقصدتُه " [١]. وبمعنى تتعهد، قال في اللسان: " فلان تتعنَّاه الحُمى، أي: تتعهده.. " [٢].

وبمعنى: أظهرته: قال ابن القطاع : " وعنيتُ الشيءَ وعنوتُه: أظهرت وأخرجتُه"[٣].

وبمعنى: نزل وحدث: قال الفيروزآبادي: " عَنِيَ الأمرُ يعنَى: نزلَ وحدثَ" [٤].

أما في الاصطلاح فهو الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصورة الحاصلة في العقل، وتسمى هذه الصورة الذهنية بأسماء مختلفة [٥].

وقيل: المعنى هو ما يدل عليه اللفظ [٦].

نلحظ من خلال التعريفين: اللغوي والاصطلاحي العلاقة التي تجمع بينهما؛ إذ المعنى اللغوي الذي يفيد القصد والظهور والتعهد والإخراج، وما يدل على مفردة اللفظ من الصورة الشكلية، وذلك بإظهار شيء خفي من الكلمات إلى التحول والانتقال إلى مفهوم يشكل الصورة الذهنية، وهو المفهوم من المعنى الاصطلاحي؛ لذا لمَّا كانت المعاني أسبق في الذهن من الألفاظ فإنها تُقصد وتُظهر وَفْقًا للصورة الذهنية، ثم تستدعى الألفاظ المناسبة لها، ومن ثم قيل: الألفاظ خدمٌ للمعاني.

---

(١) أساس البلاغة [ قصد ].
(٢) [ عني ].
(٣) الأفعال [ عنا ] ٢/ ٣٩٦.
(٤) القاموس المحيط [ عني ].
(٥) التعريفات ص ٢٨١.
(٦) المعجم الوسيط [ عني ].

## علاقة الصناعة النحوية بالمعنى

ترتبط الألفاظ بالمعاني ارتباطًا وثيقًا، إذ النحو يبدأ من المباني وينطلق منها للوصول إلى غايته من المعاني[١] لذا توجد علاقة وثيقة بينهما، وأيضًا لن يعدم المعنى وجود صناعة وفق قواعد نحوية مقررة، وعليه فإن لم يقم المعنى على ذلك فلا يصح جعله صناعة.

وقد أشار إلى ذلك صاحب التصريح في معرض حديثه عن جواب الشرط من أنه لا يصح جعل المتقدم جوابًا كما في: أنت ظالم إن فعلت.... ".

حيث قال " ويجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى، ولا يصح جعله جوابًا صناعة، إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء نحو: (أنت ظالم إن فعلت ) أي: فأنت ظالم.

وإما لكونه جملة منفية بـ ( لم ) مقرونةً بالفاء، نحو قوله:

فلم أرْقه إنْ ينج منها ∴ ..... [٢]

وإما لكونه مضارعًا مرفوعًا لزوما، نحو: أقومُ إن قمت، والجواب في ذلك كله محذوف وجوبًا، لدلالة المتقدم عليه، وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين.

وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه لا حذف، والمتقدم هو الجواب[٣].

وجميع ذلك ضعيف، والذي يدل على أن المتقدم ليس جوابًا: أن المتكلم أخبر جازمًا، ثم بدا له التعليق، فهو كالتخصيص بعد التعميم، بخلاف من بني كلامه من أول الأمر على الشرط، فإن الجواب المعنوي يتأخر في كلامه، فيكون جوابًا في الصناعة والمعنى " [٤].

نلحظ من كلام صاحب التصريح أنه دلل على أن المتقدم ليس جوابا، لذا لا

---

(١) انظر بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي ص ٥٤.

(٢) من الطويل قاله قيس بن مسعود والبيت بتمامه:

فلم أرقه إن ينج منها وإن يَمُتْ ∴ فطعنةُ لاغُسٍّ ولا بمُغمَّرِ

وهو في الخصائص ٢/ ٣٨٨، واللسان ( غسس ).اللغة: الغُس الضعيف – والمغمر: الغمر المجهول، والضمير ( أرقه ) يعود إلى الحليس في بيت = = قبله. انظر هامش التصريح ٣٩٥/٤.

(٣) انظر المقاصد الشافية ٦/ ١٢١.

(٤) التصريح ٤/ ٣٩٦.

يصح جعله جوابًا صناعة ما لم يبن الكلام أولاً على الشرط، فإن بنى على ذلك فإنه يصح صناعة ومعنى.

لذا نرى سيبويه عني عناية كبيرة باللفظ والمعنى فعقد لذلك أبوابًا كثيرة [١]، من ذلك ما قاله في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: " فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدًا.

وأما المحال، فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب، فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه.

وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيد يأتيك. وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب، فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس " [٢].

نلحظ من كلام سيبويه – تقسيماته للكلام، وتعريفه للمستقيم القبيح الذي أوضحه السيرافي بأنه كل كلام تكلم به متكلم، فأمكن أن يكون على ما قال. ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو [٣].

وهو ما أشار إليه الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بأنه الكلام المستقيم استقامة نحوية ودلالية [٤].

هذا وقد أبان كثير من النحويين عن المعنى النحوي وذلك في معرض حديثهم عن الإعراب باعتباره إبانة عن المعاني، وإيضاح قصد المتكلم.

قال ابن جني: " الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه " [٥].

---

(١) من هذه الأبواب: باب اللفظ للمعاني الكتاب ١/ ٢٤، وباب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى. الكتاب ١/ ٢١١.
(٢) الكتاب ١/ ٢٥.
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٨٩.
(٤) انظر النحو والدلالة ص ٦٦.
(٥) الخصائص ١/ ٣٦.

وقال السيوطي:" فأما الإعراب فبه تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: " ما أحسن زيد، غير مُعْرِبٍ لم يُوقف مراده، فإذا قال: ما أحسن زيدًا، أو ما أحسن زيدٌ، أو ما أحسنُ زيدٍ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده[١]".

يتضح لنا من النصين السابقين أن دلالة حركات الإعراب في الأساليب والتراكيب السابقة أدت إلى الإفصاح عن المعنى وقصد المتكلم. وهو ما أشار إليه ابن فارس بقوله: " من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب: الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد "[٢].

وقد جعل ابن هشام المعنى نصب عينيه فكان هو الأصل؛ إذ ذكر اعتراضه على المعرب إذا راعى ظاهر الصناعة، ولم يراع المعنى.

وقد جاء ذلك في معرض حديثه عن الجهات العشر التي يدخل الاعتراض عليها فقال: " الجهة الأولى أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعى المعنى، وكثيرًا ما تزل الأقدام بسبب ذلك.

وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردًا أو مركبًا " [٣].

وبهذا تتضح الصلة الوثيقة بين الصناعة والمعنى التي أولاها جُلّ النحويين اهتمامهم، فلم تكن الغاية من النحو هي معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فحسب، أو تمييز صحيح الكلام من فاسده [٤].

والزنجاني واحد من النحويين الذين يُعنَوْن بالمعنى عناية كبيرة، ويعوّل عليه في ترجيح الرأي أو إضعافه، وقد اتضح ذلك في دراسة البحث وذلك برده الأعاريب المخالفة للمعنى، وعدّها أعاريب فاسدة، وفي تقديره عامل الحال المحذوف في: ( بلى قادرين )، وفي تعلق ( إلى فرعون )... الخ كما جاء في البحث.

***

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٢٦٠.
(٢) الصاحبي ص ٤٣/١.
(٣) المغني ٢/ ٥٢٧ وحاشية الدسوقي عليه ٢/ ١٦٦.
(٤) انظر النحو والدلالة ص ٢٥.

## المبحث الأول
## الأعاريب التي تناولها الزنجاني

**وهي في عشر مسائل :**

**١- رفع الاسم الواقع بعد ( إن ) الشرطية.**

**أشار الزنجاني إلى ارتفاع الاسم الواقع بعد أداة الشرط، وذلك في معرض تعليقه على قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ }[١] فقال: " ( أحد ) هاهنا مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره؛ لأن حرف الشرط يقتضي الفعل، فمتى وقع بعده الاسم فلابد من فعل رافع أو ناصب.**

**وزعم الفراء[٢] أن ( أحدا ) مرتفع بالعائد الذي عاد عليه، وهو ضمير الفاعل في استجارك، وهو فاسد؛ لأنه حينئذ يصير ( استجارك ) خبرًا لأحد، ويعود الكلام إلى المبتدأ والخبر.**

**وقال أبو الحسن[٣]: إنه مرتفع بالابتداء. وردّ أصحابنا بأنا لا نقول: إن زيد قائم أكرمتك "[٤].**

**حاصل كلام الزنجاني يشير إلى خلاف النحويين في ارتفاع الاسم الواقع بعد أداة الشرط ( إن )، وذلك بحكم الصناعة النحوية على ثلاثة أقوال :**

**أولها: أن ( أحدا ) مرتفع على الفاعلية بفعل مضمر يفسره الظاهر، وإلى هذا ذهب جمهور النحويين.**

**قال الزجاج في تعليقه على الآية المذكورة: " وأما الإعراب في ( أحد ) مع (إن) فالرفع بفعل مضمر الذي ظهر يفسره المعنى: وإن استجارك أحد.**

**ومن زعم أنه يرفع ( أحدا ) بالابتداء فخطأ؛ لأن الجزاء لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده [٥] ".**

---

(١) سورة التوبة من الآية ٦.
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٢٣، وتمهيد القواعد ٤/ ١٥٨٤.
(٣) انظر معاني القرآن ١/ ٣٥٤ ( قراعة ).
(٤) الكافي في شرح الهادي ١/ ٤٣٤.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٣٢، وينظر الكشاف ٢/ ٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٥٢ – ٥٥٣.

وحذف الفعل مع ( إن ) الشرطية؛ لأنها مختصة بالدخول على الجملة الفعلية، وهي أم حروف الشرط؛ لذا خصت بهذا [١].

وهذا الحذف حسن في ( إنْ ) قبيح في أخواتها [٢].

وقد عدّ أبو حيان رفع الاسم بعد ( إن ) الشرطية بفعل محذوف يفسره الظاهر بأنه فصيح مقيس مثل الذي في الآية [٣].

ثانيها : ما ذهب إليه الفراء [٤] من أن ( أحدا ) مرتفع بالضمير الذي يعود إليه من ( استجارك )، وعليه يكون ( أحد ) فاعلاً بالفعل المذكور بعده، وليس في الكلام تقدير فعل.

وقد اعتل لذلك بتقديم الفاعل على الفعل مع ( إن )؛ لأنها الأصل في باب الجزاء، ولقوتها جاز تقديم المرفوع معها [٥].

وما ذهب إليه الفراء أبطله الزنجاني وعده فاسداً كما ذكر- إضافة إلى أنه لا نظير له في كلام العرب، لذا وجب أن يكون مرفوعًا بتقدير فعل، ويكون الفعل الظاهر مفسرًا له [٦].

ثالثها: ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش وهو جواز رفع الاسم بعد ( إن ) الشرطية بالابتداء، وما بعده خبر المبتدأ، إذ يقول في معرض قوله تعالى: { وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ }" فابتدأ بعد ( إنْ ) وأن يكون رفع أحدا على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ " [٧].

وما ذهب إليه الأخفش رده الزنجاني بأنه لا يقال: إن زَيْد قائم أكرمتك، وذلك على أساس أن ( إنْ ) من عوامل الفعل لا تدخل على غيره، والابتداء يرتفع به الاسم في

(١) انظر أوضح المسالك ٢/ ٧٩.
(٢) انظر تفسير القرطبي ٨/ ٧٧.
(٣) انظر التذييل والتكميل ٦/ ١٨٤.
(٤) تقدم توثيق رأي الفراء.
(٥) انظر الإنصاف ٢/ ٦١٦.
(٦) انظر المصدر السابق.
(٧) معاني القرآن ١/ ٣٥٤ ( قراءة ).

موضع لا يجب فيه تقدير الفعل [١].

وبهذا يتبين لنا أن الزنجاني يذهب مذهب جمهور النحويين في أن ( أحدا ) مرفوع بفعل مضمر يفسره الظاهر، وقد اتضح هذا بتعليله لذلك كما ذكر من ناحية، إضافة إلى اعتراضه ورده ما ذهب إليه الفراء والأخفش من ناحية أخرى.

وبهذا يكون الزنجاني راعي الصناعة النحوية، وذلك بتقديره فعلا للمرفوع من ناحية، وراعى المعنى من ناحية أخرى بتقديره فعلا يفسره الظاهر وهو (استجارك )، لإحداث وقع في النفوس لذلك المبهم، إذ النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه، وأيضًا في ذكر الشيء مرتين: مبهمًا ثم مفسرًا [٢].

****

٢- مجيء الكاف زائدة.

أشار الزنجاني إلى وقوع الكاف حرفًا زائدًا[٣]، وذلك في معرض استشهاده عن معاني الكاف فقال: " ومن مواضع حرفية الكاف أن تكون زائدة كقوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ }[٤]، والتقدير: ليس مثله شيء، إذ لا يجوز أن تكون للتشبيه؛ لأنه يصير التقدير: ليس مِثْلُ مِثْلِهِ شيء، ففيه إثبات مثل لله تعالى، وتناقض؛ لأنه إذا ماثله شيء، فقد ماثل هو ذلك الشيء فيكون هو مثل مثله، وإذا حكمت بأنه ليس مثل مثله شيء فتكون قد نفيت عنه أنه شيء - تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا " [٥].

ما ذهب إليه الزنجاني من أن الصناعة النحوية تقتضي أن تكون ( الكاف ) هنا زائدة حتى يصح المعنى، هو المشهور عند المعربين.

---

(١) انظر الكشاف ٢/ ٢٤٨، وينظر أيضًا الإنصاف ٢/ ٦٢٠.

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٩.

(٣) يقصد بوقوع كلمات زائدة في القرآن: تأدية معاني لا تتحقق بدونها، وأن وصفها بالزيادة ليس على المعنى الذي يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق العام، وإنما هو اصطلاح خاص على أساسه أُطلق عليه أنها زائدة من حيث أنها قد سلخت عن معانيها الأصلية، لتؤدي تلك المعاني الجديدة من التأكيد ونحوه. انظر: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية صـ ١٣٩- ١٤٠، ط الأولى ١٩٩٠م.

(٤) سورة الشورى من الآية ١١.

(٥) الكافي في شرح الهادي ١/ ١٠٥٨.

ومجيء الكاف حرفًا زائدًا أثبته بعض النحويين.

قال المبرد: في تعليقه على قول الأعشى [١]:

إلا كخارجة المكلّفِ نفسَهُ ∴ وابنيْ قبيصةَ أن أغِيب ويَشْهَدا

"الكاف زائدة مؤكدة كتوكيدها في قول الله جل وعزّ: { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ }.

ومثل ذلك قوله:

لواحقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ [٢].

أي: فيها مقق- وهو الطول- والكاف زائدة " [٣].

وتابعه في ذلك ابن جني، إذ يرى زيادة الكاف في الآية بدخولها على ( مثل )، ليصح المعنى، وعبارته في ذلك: " واعلم أن هذه الكاف التي هي حرف جار، كما كانت غير زائدة، فقد تكون زائدة مؤكدة، بمنزلة الباء في خير (ليس) و(ما) وذلك نحو قوله تعالى: { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } تقديره - والله أعلم – ليس مثله شيء، فلابد من زيادة الكاف ليصح المعنى " [٤].

وقال بمثل ذلك: ابن مالك، وابن إياز، وابن أبي الربيع، والشاطبي، والفيروزآبادي[٥].

وقد اعتل هؤلاء لزيادة الكاف في ( كمثله ) بأنه لو لم تكن زائدة لم يلزم التوحيد من وجهين [٦]:

أحدهما: أن فيه إثبات المثل، والنفي قد وقع عن مثله، لا عن الله تعالى.

والآخر: أن ذاته - سبحانه - مماثلة للمثل، وإلا لم يكن مثلا، فنفي المثل يستلزم

---

(١) من الكامل، وهو في ديوانه ص ٥٤، وسر صناعة الإعراب ٣٠٣/١ ورصف المباني ص٢٠٣.
اللغة: خارجة: اسم رجل – يشهد: يحضر.

(٢) رجز قاله رؤبة وهو في ديوانه ص١٠٦ والأصول ١/ ٢٩٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٦٣.
اللواحق جمع لاحق: أي ضمر وهزل. الأقرب: جمع قُرُب: الخاصرة.

(٣) المقتضب ٤/ ٤١٨.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩١.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٧٠، وقواعد المطارحة ٢١٢ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٥٣ والمقاصد الشافية ٣/ ٦٦٣ وما بعدها، وبصائر ذوي التمييز: بصيرة في الكاف : ٤/ ٣١٩.

(٦) انظر جواهر الأدب ص ١٤٩.

نفي ذاته.

وهذا التعليل السابق أوضحه أبو البقاء العكبري بقوله: " ولو لم تكن زائدة لأفضى ذلك إلى المحال، إذ كان يكون المعنى: أن له مثلا وليس لمثله مثل، وفيه تناقض؛ لأنه إذا كان له مثل فلمثله مثلٌ، وهو هو أن إثبات المثل لله تعالى محال[١].

وعلى الرغم من ذلك فقد استحسن السمين الحلبي هذه الزيادة فقال: "وهذه طريقة غريبة في تقرير الزيادة، وهي طريقة: حسنة فيها حسن صناعة" [٢].

والحقيقة أنه يصح حمل الكلام على ظاهره دون القول بالزيادة على أن المثل تكون بمعنى الذات وبمعنى الصفة تارة أخرى.

قال ابن قتيبة: " كمثله "أي ليس كهو شيء، والعرب تقيم المثل مقام النفس، فتقول: مثلي لا يقال له هذا؛ أي: أنا لا يقال لي "[٣].

وقال الزمخشري: " قالوا مثلك: لا يبخل، فنفوا البخل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية؛ لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسده، وعمن هو على أخص أوصافه، فقد نفوه عنه...

فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله: ليس كالله شيء، وبين قوله (ليس كمثله شيء ) إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد، وهو نفي المماثلة عن ذاته "[٤].

لذا عقب العجمي شارح كافية ابن الحاجب بقوله: " وعلم منه أنه لا يتعين كون الكاف زائدة فيه "[٥].

قال الأنباري: " في الكاف وجهان: أحدهما أن تكون زائدة وتقديره: ليس مثله

---

(١) التبيان ٢/ ١١٣١.
(٢) الدر المصون ٩/ ٥٤٤.
(٣) غريب القرآن ص ١/ ٣٩١.
(٤) الكشاف ٣/ ٤٦٢- ٤٦٣.
(٥) شرح كافية ابن الحاجب للعجمي ( رسالة ) جـ٢/ ٩٥٦.
والعجمي هو: نجم الدين سعيد العجمي شارح الحاجبية. من علماء القرن الثامن الهجري، ولم يقف المترجمون له على سنة ولادته ولا وفاته. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٥٩١، وقسم الدراسة في شرحه كافية ابن الحاجب ( رسالة ) ص ٣- ٤.

شيء، والثاني ألا تكون زائدة، ويكون المراد بالمثل: الذات؛ فإنه يقال: مثلي لا يفعل هذا أي أنا لا أفعل هذا " [١].

وقد يراد بالمثل: الصفة، كما في قوله تعالى: {مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ }[٢]، أي وصفهم كوصفه، وقوله تعالى: {لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم }[٣] أي: الوصف الأعلى " [٤].

وبناء عليه يكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره؛ لذا عقب أبو حيان على هذا المعنى بقوله: " وهذا محمل سهل "[٥].

وبهذا يعلم أنه يصح حمل الكلام على ظاهره من غير الحكم بالزيادة على خلاف ما ذهب إليه الزنجاني - كما أسلفنا - وإن كان الحكم بالزيادة ليس فيه شيء من ارتكاب المحذور.

****

٣ - زيادة ( ما ).

أشار الزنجاني إلى وقوع ( ما ) زائدة، وذلك في معرض حديثه عن الظرف، إذ يقول: " وأما قوله تعالى: { وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ }[٦] فالأولى أن تجعل (ما) زائدة، إذ لو كانت مصدرية لكان التقدير: ومن قبل تفريطكم في يوسف، فتصير الغاية خبرًا لمبتدأ وأنه لا يجوز " [٧].

ما ذكره الزنجاني يعلم منه ترجيح القول بـ ( ما ) الزائدة في الآية المذكورة، معللاً ذلك من جهة الصناعة النحوية بأنه لا يجوز وقوع الظرف خبرًا إذا كان مقتطعًا عن الإضافة، وهو ما ذهب إليه الزجاج في معانيه في تعليقه على الآية المذكورة: إذ يقول:

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٤٥.
(٢) سورة الجمعة من الآية ٥.
(٣) سورة النحل من الآية: ٦٠.
(٤) جواهر الأدب ص ١٤٩.
(٥) البحر المحيط ٧/ ٧٤٩.
(٦) سورة يوسف من الآية ٨٠.
(٧) الكافي في شرح الهادي ٢/٧٧٤.

"أجود الأوجه أن يكون (ما) لغوا فيكون المعنى: ومن قبلُ فرطتم في يوسف " [١].

وإلى هذا ذهب النحاس[٢] والكرماني[٣] والبغوي[٤] والزمخشري في أحد أقواله[٥]، وأبو حيان [٦].

وعلى هذا الوجه يكون: ( من قبل ) متعلق بـ ( فرطتم ) ويكون المعنى: ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقا من الله والحال أنكم فرطتم في يوسف من قبل [٧].

وقد أجاز الزمخشري وقوع ( ما ) مصدرية، أي: "ومن قبل تفريطكم "على أن محل المصدر الرفع على الابتداء، وخبره الظرف وهو: ( من قبلُ ) [٨]، ويكون المعنى: ووقع من قبل تفريطكم في يوسف .

وتابعه في هذا: ابن عطية[٩] والرازي[١٠] والنسفي [١١].

وقد اعتُرض على الزمخشري ومن وافقه على ذلك، بأن ( قبل ) و(بعد) إذا حذف منهما ما أضيف إليه لم يبنيا على شيء لنقصانهما ولحاقهما بالحروف[١٢].

وما اعترض به على الزمخشري ومن وافقه هو ما نص عليه سيبويه حيث قال في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة: "لا تقول (قبلُ ) وأنت تريد أن تبني عليها كلامًا، ولا تقول: هذا قبلُ، كما تقول: هذا قبل العتمة، فلما كانت لا تمكن، وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات، وهلْ وبلْ لأنها ليست متمكنة"[١٣].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٢٤.
(٢) إعراب القرآن ٢/ ٢١١.
(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٥٤٧.
(٤) معالم التنزيل في تفسير القرآن ٢/ ٥٠٧.
(٥) الكشاف ٢/ ٤٩٤.
(٦) البحر المحيط ٦/ ٣١١.
(٧) انظر حاشية الدسوقي على المغني ١/ ٣١٦.
(٨) انظر الكشاف ٢/ ٤٩٤.
(٩) المحرر الوجيز ٣/ ٢٦٩.
(١٠) مفاتيح الغيب ١٨/٤٩٣.
(١١) تفسير النسفي ٢/ ١٢٨.
(١٢) انظر قواعد المطارحة ص٣٦٩.
(١٣) الكتاب ٣/ ٢٨٦.

وقد أوضح السيرافي مراد سيبويه معللاً منع وقوع (قبل) و(بعد) خبرين بحذف المضاف إليه معهما فقال: "اعلم أن ( قبل ) و(بعد) يكونان خبرين للجثث وغيرها إذا كانا مضافين كقولك: زيد قبل عمرو وبعد عمرو، والقتال قبل يوم الجمعة، وبعد يوم الجمعة، فإذا حذفت ما أضفتهما إليه لم يجز أن يكونا خبرين، لا تقل: زيدٌ قبلُ، والقتالُ بعدُ، وإن لم أر أحدًا من أصحابنا اعتل لهذا بشيءٍ يُقنع، وقد حكاه سيبويه، ولا أعلم له مخالفا " [١].

وقد رأى بعض الباحثين المعاصرين[٢] خلاف ما ذهب إليه النحاة بوجود مضاف إليه محذوف، وأن (قبل) من الظروف المعرَّفة بالقصد فقال: "والذي أراه أنه ليس ثمة مضاف إليه محذوف، كما ذهب إليه النحاة، وإنما هو في الحقيقة ظرف معرّف بالقصد، أي ظرف معلوم للمتكلم أو للمخاطب، ففي قوله تعالى: { وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ }يدل على أن ذلك معلوم للمخاطبين" [٣].

وحقيقة الأمر أن القول بأن ( ما ) مصدرية، وإعرابها مع ما بعدها مبتدأ مؤخرا، و( من قبل ) خبرًا مقدمًا أي: من قبل تفريطكم في يوسف، هو الأوجه عندي، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن القول بزيادة ( ما ) كما ذهب إليه الزنجاني على خلاف الأصل، وليست في هذا الموضع من المواضع التي تزاد فيها كما هو معلوم عند النحويين .

والآخر: أن ( قبل ) ظرف معرف بالقصد لا يحتاج إلى مضاف إليه محذوف، أي أنه ظرف معلوم للمتكلم أو للمخاطب، لذا لا يوجد مانع من وقوع ( قبل ) خبرًا[٤].

****

٤- الأوجه الإعرابية في { إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ }

أشار الزنجاني إلى الوجوه الإعرابية المحتملة في ( سفه ) من قوله تعالى: { وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ }[٥] فقال: " عند الكوفيين تمييز، وعندنا

(١) شرح الكتاب ٤/ ٥٤.
(٢) هو الأستاذ الدكتور / فاضل السامرائي، نحويّ، معاصر، يعمل أستاذًا في جامعة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة.
(٣) معاني النحو ٣/ ١٣٩.
(٤) انظر المصدر السابق.
(٥) سورة البقرة من الآية ١٣٠.

المراد: سفه في نفسه، فحذف الجار للعلم بموضعه.

ويجوز أن يكون ( سفه ) ضمّن معنى جهل[١] فتعدّى؛ لأن الفعل غير المتعدي، إذا ضمّن معنى الفعل المتعدي جرى مجراه في التعدّي، ومنه قوله تعالى: { وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا } [٢] وهو تمييز عند الكوفيين.

وقيل: إنها بدل من ( كم )، لأن ( كم ) منصوبة بـ(أهلكنا )[٣] وهي في المعنى من القرى؛ لأنها ميزت بالقرية، فيكون (معيشتها) بدل اشتمال، أو يكون ( معيشتها ) ظرفًا، أي بطرت أيام معيشتها[٤]، أو ضمّن ( بطرت ) معنى (أحبّت ) من بطر الشيء أحبه " [٥].

<u>يلاحظ أن الزنجاني</u> في حديثه عن نصب ( نفسه ) لا يجيز ما ذهب إليه الكوفيون من مجيء التمييز معرفة، ويذهب إلى تخريج ( سفه نفسه ) على حذف الجار أو التضمين.

فحديثه عن التضمين يظهر عناية الزنجاني بالمعنى الذي يستقيم به التركيب، وذلك بحديثه عن فعل لا يتعدى، وصار متعديًا بتضمينه معنى فعل آخر متعد.

والتضمين هو: إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته، أو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة [٦].

ففي قوله تعالى: { وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ }[٧] الفعل ( عزم ) لا يتعدى بنفسه إنما يتعدى بـ ( على ) لكنّه لما ضمّن معنى ( نوى ) تعدّى إلى المفعول به مباشرة أي: لا تنووا[٨] أو لا تعقدوا [٩].

قال أبو حيان : " وانتصاب ( عقدة ) على المفعول به لتضمين: ( تعزموا ) معنى

(١) وهو تقدير الزجاج وابن جني، انظر البحر المحيط ١/ ٦٢٨.
(٢) سورة القصص من الآية ٥٨.
(٣) انظر تفسير النسفي ٢/ ٦٥١.
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٨ والتذييل والتكميل ٩/ ٢٥٨.
(٥) انظر الكافي في شرح الهادي ٢/ ٨٥٧.
(٦) الكليات لأبي البقاء الكفوي، ص ٢٦٦.
(٧) سورة البقرة من الآية ٢٣٥.
(٨) انظر شرح الأشموني على الألفية ١/ ٤٤٩، ٢/ ١٤١، وحاشية الصبان عليه ١/٥.
(٩) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٢٨.

ما يتعدى بنفسه، فضمّن معنى: تنووا، أو معنى تصححوا، أو معنى توجبوا، أو معنى تباشـروا، أو معنـى تقطعـوا.. ومعنـى تعزمـوا: تعقـدوا "[١].فقـد أدت الكلمـة مـؤدى كلمتين، وهذا هو الغرض من التضمين [٢].

هذا وقد ذكر الزنجاني أعاريب أخرى في نصب ( نفسه ) منها :

أنهـا تمييـز، وهـذا مـا ذهـب إليـه الكوفيـون؛ وذلـك لأنهـم يجيزون وقـوع التميـز معرفة[٣] وهذا غير صحيح، إذ الأصل في التمييز أن يكون نكرة يدل على الجنس[٤].

أو أن ( نفسـه ) منصـوب على حـذف الجـار؛ إذ الأصـل: سـفه في نفسـه، وإلى هـذا ذهب الكسائي والأخفش [٥].

وعلى الـرغم مـن إجـازة الزنجـاني للتضـمين أو حـذف حـرف الجـر، فـإن ذلـك لا ينقاس عند أبي حيان إذ يقول: " وأما إسقاط حرف الجر وأصله من سفه في نفسه فلا ينقاس. وأما التضمين فلا ينقاس " [٦].

وأرى أنه لا مانع من القول بصحة نصب ( نفسـه ) على أنه مفعـول بـه، ويكـون (سَفِهَ ) – بكسر الفاء – متعديا بنفسه ولا حاجة إلى تقدير أو تكلف، فإنه يقال: سَفِهَ فلانٌ رأيَه: إذا جهله وكان رأيه مضطربا لا استقامة فيه [٧].

فإن ثعلبًا والمبرد: ذكرا أن ( سَفِهَ ) بكسر الفاء يتعدى، وبضمها لا يتعدى[٨].

وهـو اختيـار أبي حيـان إذ يقـول " وأمـا نصـبه على أن يكـون مفعـولاً بـه، ويكـون الفعـل يتعـدى بنفسـه، فهـو الـذي نختـاره، لأن ثعلبـا والمبـرد حكيـا أن: سفـه – بكسر الفاء - يتعدى كسفَّهَ بفتح الفاء وشدّها "[٩].

لذا قال الكفوي: " قد تغلب المتعدي بنفسه على المتعدي بغيره " [١٠].

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٥٢٥.
(٢) انظر المغني ٢/ ٦٨٥.
(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٦.
(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٢٨.
(٥) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ١/ ٤٥٢، والدر المصون ٢/ ١٢٠.
(٦) البحر المحيط ١/ ٦٢٨.
(٧) انظر التهذيب في اللغة ( سَفِهَ ) ٨٢/٦.
(٨) انظر اللسان وشمس العلوم ( سَفِهَ ).
(٩) انظر البحر المحيط ١/ ٦٢٨، وينظر أيضًا الدر المصون ٢/ ١٢٠.
(١٠) الكليات ١/ ١٠٠٣.

أما قول الزنجاني: وعندنا المراد: سفه في نفسه فحذف الجار للعلم بموضعه".

فأقول إنَّ ذلك بمنزلة ما ذكر في اللفظ، والمعنى يدل على ذلك، وعليه فهو مسبوق بالنقل عن الأخفش الأصغر في إجازة حذف حرف الجر[١].

وقد ورد عن العرب السماع الذي يؤيد ذلك، وهو ما ذكره صاحب كتاب: من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية[٢] من نحو قوله تعالى: {اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيم }[٣] أي اهدنا إلى الصراط المستقيم، وأن دليل ذلك قوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيم }[٤]، وقوله تعالى: { وَيَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيم }[٥] وقول العرب: هديته الطريق، وهديته إلى الطريق، وهو ما ذهب إليه الزجاج واختاره فقال: " إن (سفه نفسه ) بمعنى: سفُه في نفسه، إلا أنّ ( في ) حذفت، كما حذفت حروف الجر في غير موضع، قال الله عز وجل: {أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ }[٦]، والمعنى: أن تسترضعوا لأولادكم، فحذف حرف الجر في غير ظرف، ومثله قوله عزّ وجلّ: { وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ }[٧] أي: على عقدة النكاح، ومثله قول الشاعر:

نغالي اللحم للأضياف نيْئًا ∴ ونبذله إذا نضج القدور [٨].

المعنى: نغالي باللحم، ومثله قول العرب: ضرب فلان الظهر والبطن، والمعنى: على الظهر والبطن، فهذا الذي استعمل من حذف الجر موجود في كتاب الله، وفي أشعار العرب وألفاظها ونثرها، وهو عندي مذهب صالح " [٩].

وقد عضّد الأزهري ما ذهب إليه الزجاج وقوّاه فقال: " ومما يقوّي قول الزجاج:

---

(١) انظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢/ ٢٩٠ والأخفش الأصغر حياته وجهوده ص ١٩٦.
(٢) انظر ص ١٢٨- ١٢٩.
(٣) سورة الفاتحة الآية ٦.
(٤) سورة الشورى الآية ٥٢.
(٥) سورة يونس من الآية ٢٥.
(٦) سورة البقرة من الآية ٢٣٣.
(٧) تقدم تخريج الآية.
(٨) من الوافر قاله الحطيئة ولم أقف عليه في ديوانه برواية وشرح ابن السكيت – دراسة د. مفيد محمد قيمحة، وهو في البسيط للواحدي ٣/ ٣٣١.
(٩) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٩٠.

الحديث المرفوع حين سئل النبي - صلى الله عليه وسلم- عن الكبر فقال: ( الكِبْر أنْ تَسْفه الحقَّ وتغمطَ الناس )[١]. معناه أن تجهل الحق، فلا تراه حقًا " [٢].

أما قول الزنجاني: " ومنه - أي من التضمين - قوله تعالى: {وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ }[٣] فعلى أن ( بطرت ) ضمنت معنى فعل متعد وهو أحبّت، أو (كفرت )، أو ( غمطت ) وإلى هذا ذهب كثير من المفسرين في أحد أقوالهم منهم: الزمخشري.. والرازي، والبيضاوي، وأبو السعود[٤].

وقد ذكر الزنجاني أعاريب أخرى منها:

أن ( معيشتها ) منصوبة على التمييز عند الكوفيين، وذلك لأنهم يجيزون وقوعه معرفة، وقد سبق أن قلنا عدم جواز ذلك.

ومنها أن ( معيشتها ) منصوبة على أنها ظرف بنفسها بتقدير حذف الزمان المضاف، إذ الأصل، بطرت أيام معيشتها، وإلى هذا ذهب الزمخشري في أحد أقواله والرازي[٥].

وقيل إنَّ ( معيشتها ) منصوبة على إسقاط حرف الجر ( في ) وإعمال الفعل، وتأويله بـ ( بطرت ) في معيشتها، وإلى هذا ذهب الأخفش والزجاج[٦] وابن سيده[٧].

ولا مانع من هذه التخريجات جميعها، غير أن ما ذهب إليه الأخفش والزجاج هو الأقوى، وذلك لصحة المعنى عليه، وهو ما اختاره الواحدي وعلل له بقوله: "وهذا هو الوجه، لأن المعيشة لا تبطر، حتى يقال كان الفعل لها، فنقل عنها، إنما يبطر فيها"[٨].

****

(١) هذا جزء من حديث عن ثابت بن قيس بن شماس – كتاب الإيمان – في البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم ٣/ ٥٣٢، وفي لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح ٣٤٦/٨.
(٢) تهذيب اللغة [ سفه ].
(٣) سورة القصص، من الآية ٥٨.
(٤) انظر الكشاف ٣/ ٤٣٣ ومفاتيح الغيب ٧/٢٥، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٨٢/٤، وتفسير أبي السعود ٧/ ٢٠.
(٥) انظر الكشاف ٣/ ٤٣٣، ومفاتيح الغيب ٢٥/ ٧.
(٦) انظر المحرر الوجيز ٤/ ٢٩٣.
(٧) انظر المحكم والمحيط الأعظم ٩/ ١٦٠.
(٨) البسيط ١٧/ ٤٢٨.

**٥- زيادة ( من ) في الإيجاب عند الأخفش.**

**أشار الزنجاني إلى زيادة ( من ) في الإيجاب عند الأخفش فقال: " وأجاز أبو الحسن زيادة (من) في الواجب[١] تقول: جاءني من رجل، وكذا مع المعرفة، واحتج بقوله تعالى: {يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ }[٢].**

**وبقوله: {أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُون }[٣]، وبقوله: { وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ }[٤] وبقوله: { فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ }[٥].**

**والمعنى: يغفر لكم ذنوبكم، ويكفر عنكم سيئاتكم، وكلوا ما[٦] أمسكن عليكم. قلنا ( من ) فيها كلها للتبعيض؛ لأن الله لا يغفر كل ذنب، ولا يكفر كلّ سيئة؛ فإنه لا يغفر الشرك، ولا ما يتعلق بالعبد، ولا يؤكل من الصيد كله، إذ لا يؤكل الفرث والدم.**

**وأما قول بعض العرب[٧]: قد كان من مطر فخل عنّي. فهو في غاية الشذوذ، أو يكون في ( كان ) ضمير الشأن والجار والمجرور جملة تفسير الشأن كمسألة الكتاب: أقول ما أقول: إن بسم الله تقديره: أنه بسم الله، أي: أنه أبدأ باسم الله [٨] " [٩].**

**يعلم من كلام الزنجاني أنه يعوّل على المعنى، وذلك بجعل ( من ) في الآيات المذكورة للتبعيض، ويستبعد الصناعة النحوية؛ إذ معنى كون الحرف زائدًا كونه يدخل في موضع يطلبه العامل بدون ذلك الحرف فيعمل فيه [١٠]، ففي: ( ما جاءني من رجل ) دخلت فيه ( من ) على الفاعل، و{ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم }[١١]**

---

(١) انظر معاني القرآن ٢/ ٤٦٤، والجنى الداني ص ٣١٨، وجواهر الأدب ص ٣٤٤.
(٢) سورة إبراهيم من الآية ١٠.
(٣) سورة نوح الآيتان ٣، ٤.
(٤) سورة البقرة، من الآية ٢٧١.
(٥) سورة المائدة من الآية ٤.
(٦) في الكافي شرح الهادي ٢/ ١٠١٣ ( مما ) بدل ( ما ).
(٧) ينظر البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٤٢، وجواهر الأدب ص ٣٤٦.
(٨) يريد الكافي. انظر ٢/ ١٠٤٤.
(٩) الكافي في شرح الهادي ٢/ ١٠١٣.
(١٠) انظر المقاصد الشافية ٣/ ٥٩٥.
(١١) سورة فاطر من الآية ٣.

دخلت فيه على المبتدأ، وليست زائدة في المعنى [١].

وزيادة ( من ) تكون بشرطين [٢].

أحدهما: أن يكون ما قبلها غير موجب، ويعني بذلك أن يتقدمها نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام، نحو: {مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ }[٣] ولا يقم من أحد، وقوله تعالى: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ }.

والآخر: أن يكون مجرورها نكرة.

أما الكوفيون والأخفش فذهبوا إلى جواز زيادتها في الموجب والمعرفة [٤]، ومال إلى ذلك ابن مالك[٥] محتجين بالشواهد التي ذكرها الزنجاني، وغير ذلك من الشواهد التي ظاهرها الزيادة [٦].

والحقيقة: أنَّ الصواب هو ما ذهب إليه الزنجاني بأن ( من ) للتبعيض؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى- جاز أن يغفر الذنوب كلّها لبعض، وبعضها لبعض، وإذا كانت الأمثلة تحتمل التبعيض فلا يثبت قول الكوفيين والأخفش ومن وافقهما؛ إذ لا يثبت أصل بمحتمل[٧] إضافة إلى أن الأصل الثابت في الحروف ألا يدّعي فيها الزيادة [٨].

وأما ما أجاب عنه في قول بعض العرب: قد كان من مطر، على أن (من) زيدت في الإيجاب فيضاف إلى تخريجه – أيضًا - بأنه على سبيل الحكاية، كأنه سئل. هل كان من مطر، فأجيب: قد كان من مطر؛ لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب، كما قال: دعني من تمرتان [٩].

****

(١) انظر التصريح ٣/ ٢٦ ومعاني النحو ٣/ ٧١.
(٢) انظر الجنى الداني ص ٣١٧.
(٣) سورة الأعراف من الآية ٥٩.
(٤) انظر شرح كافية ابن الحاجب لركن الدين الحديثي من باب الفعل إلى آخر الكتاب ص٦٨٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٩٨ وما بعدها.
(٥) انظر شرح التسهيل ٣/ ١٣٨.
(٦) انظر المصدر السابق وشرح كافية ابن الحاجب لركن الدين الحديثي من باب الفعل إلى آخر الكتاب ص٦٨٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٩٨ وما بعدها.
(٧) انظر شرح كافية ابن الحاجب لركن الدين الحديثي من باب الفعل إلى آخر الكتاب ص٦٨٩.
(٨) انظر المقاصد الشافية ٣/ ٦٠٢.
(٩) انظر شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٦٨.

**٦- زيـادة البـاء**

**أشار الزنجاني إلى زيادة الباء في ثلاثة مواضع:**

**<u>الموضع الأول: زيادتها مع المفعول</u>: إذ يقول: " ومن زيادتها مع المفعول أيضًا: قرأت بالسورة، أي قرأت السورة...**

**وكذلك قوله تعالى: { وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ }[١] أي: ولا تلقوا أيديكم، لأن الفعل متعد بنفسه. وفي التنزيل: {وَأَلْقَى الأَلْوَاحَ }[٢] و{فَأَلْقَى عَصَاهُ }[٣]، و{ وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ }[٤].**

**ويجوز أن تكون الباء فيه غير زائدة، ويكون المفعول محذوفاً، والتقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم، كما تقول: ألقاه بيده، وألقى نفسه بيده، فإن حذْف المفعول أيسر من زيادة الحروف "[٥].**

**زيادة الباء في المفعول نصّ عليها كثير من النحويين منهم: الأخفش[٦]، والزمخشري[٧]، وابن مالك[٨]، والرضي[٩]، والإربلي[١٠]، والمرادي[١١]، وابن هشام[١٢]، وغيرهم.**

**وعلى الرغم من زيادتها بكثرة مع المفعول فإن هذه الزيادة غير مقيسة [١٣].**

**هذا وقد تبين لنا من كلام الزنجاني أن الباء في قوله تعالى: { وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ }يجوز فيها أمران:**

**<u>أحدهما</u>: أنها زائدة في المفعول به؛ لأن الفعل ( ألقى ) متعد بنفسه، ويشهد**

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٩٥.
(٢) سورة الأعراف من الآية ١٥٠.
(٣) سورة الأعراف من الآية ١٠٧ والشعراء من الآية ٣٢.
(٤) سورة الحجر من الآية ١٩، وسورة ق من الآية ٧.
(٥) الكافي في شرح الهادي ٢/ ١٠٣٢ – ١٠٣٣.
(٦) انظر معاني القرآن ١/ ٣٥٣، تحـ د/ عبد الأمير.
(٧) انظر الكشاف ١/ ٣٤٣.
(٨) انظر شرح التسهيل ٣/ ١٥٣.
(٩) انظر شرح الكافية ٤/ ١٣٧.
(١٠) انظر جواهر الأدب ص ٤٥.
(١١) انظر الجنى الداني ص ٥١.
(١٢) انظر أوضح المسالك ٣/ ٣٨.
(١٣) انظر الجنى الداني ص ٥١.

لـذلك، أنـه قـد جـاء مـن غير البـاء في نحـو قولـه تعـالى: {وَأَلْقَى الأَلْـوَاحَ }وقولـه تعـالى: {فَأَلْقَى عَصَاهُ }.

وإليه ذهب الواحدي حيث قال: " والباء زائدة أراد: لا تلقوا أيديكم، يدل عليه قوله: {وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ }[1] فعدّي بغير الباء "[2].

والآخر: عدم زيادتها والمفعول محذوف، وعليه يكون التقدير في قوله تعالى: {وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ }: لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم.

وإليه ذهب الكرماني إذ يقول: " المفعول محذوف، أي: لا تلقوا أنفسكم بأيديكم "[3].

هذا وقد زاد النحويون أمرًا ثالثًا وهو تضمين ( لا تلقوا ) معنى: لا تفضوا، وذلك بتعديته بالباء، فيكون المفعول به هو المجرور بالباء.

إذ التضمين وسيلة من وسائل البيان يُعمدُ إليه عند إدراك معنى خفي، وهو واضح في قول أبي حيان؛ حيث قضى بالتضمين في الآية إذ يقول: " إن المفعول في المعنى هو: (بأيديكم ) لكنه ضمّن ( ألقى ) معنى ما يتعدى بالباء فعدّاه بها، كأنه قيل: ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة، ويكون إذ ذاك قد عبّر عن الأنفس بالأيدي؛ لأن بها الحركة والبطش والامتناع "[4].

ويتبين لنا من خلال كلام الزنجاني أنه يبتعد عن القول بالزيادة كلما أمكن الحمل على وجه آخر، ويرجح القول بحذف المفعول؛ لأنه أيسر من القول بزيادة الحرف، وهذا هو الراجح؛ لأن القول بالزيادة غير مقيس كما ذكرنا. وهو اختيار المرادي إذ يقول: " والمختار أنّ ما أمكن تخريجه، على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة، وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين أو حذف المفعول. وقد خرّج عليهما قوله تعالى: {وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ }فقيل: {لَا تُلْقُوا}مضمن معنى: لا تفضوا وقيل: حذف المفعول... "[5].

---

(١) سورة النحل من الآية ١٥.
(٢) البسيط ٣/ ٦٣٠، وينظر أيضًا المحرر الوجيز ١/ ٢٦٤، وروح المعاني ١/ ٤٧٤.
(٣) انظر قواعد المطارحة ص ١٩٩.
(٤) البحر المحيط ٢/ ٧١.
(٥) الجنى الداني ص ٥٢.

**الموضع الثاني: زيادتها في قوله تعالى: {وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ }إذ يقول الزنجاني: " ومن الزيادة قوله تعالى: {وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ }[١]، وقال الفقهاء: إنها فيه للتبعيض وهو غير معروف [٢]، وحسَّنه أبو طالب العبدي[٣]" [٤].**

**مما تقدم يتبين لنا أن الزنجاني يشير إلى أمرين:**

**أحدهما: وقوع الباء زائدة للتوكيد في الآية المذكورة، وقد أثبت هذا المعنى ابن جني[٥] والعكبري[٦]، وابن الخباز[٧]، وابن الصائغ [٨]، والإربلي[٩]، والسمين الحلبي في أحد أقواله [١٠]، والشاطبي [١١]، وأبو السعود [١٢].**

**والقول بزيادة الباء في المفعول يرجع إلى أن الفعل يمكن أن يتعدى إلى المفعول بنفسه دون الباء.**

**قال الفراء : " خذ الخِطام، وخذ بالخطام، وتعلّق زيدًا، وتعلّق بزيد، وخذ برأسه، وخذ رأسه، وامدد بالحبل وامدد الحبل... وكذلك في قوله: {وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ}[١٣] لو كانت: وهزّي جذع النخلة كان صوابا " [١٤].**

**والآخر: أن مدلول الباء هو التبعيض وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي[١٥]**

---

(١) سورة المائدة، من الآية ٦.
(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٣.
(٣) هو: أحمد بن بكر بقية العبدي أبو طالب، كان نحويا لغوياً، أخذ عن السيرافي والرماني والفارسي، له شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي، مات سنة ٤٠٦هـ، انظر نزهة الألباء ص٣٣٦ والبغية ١/ ٢٩٨.
(٤) الكافي في شرح الهادي ٢/ ١٠٣٣.
(٥) انظر سر صناعة الإعراب ١/١٣٦- ١٣٧، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٨١، وجواهر الأدب ص٤٦.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٢.
(٧) انظر الغرة المخفية ١/ ٨٦.
(٨) انظر اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٤٣.
(٩) انظر جواهر الأدب ص ٤٥- ٤٦.
(١٠) انظر الدر المصون ٢/ ٤٩٣.
(١١) انظر المقاصد الشافية ٣/ ٦٣٨.
(١٢) انظر تفسير أبي السعود ٣/ ١٠.
(١٣) سورة مريم من الآية ٢٥.
(١٤) معاني القرآن ٢/ ١٦٥.
(١٥) انظر جواهر الأدب ص ٤٦.

والأصمعي[١]، وابن قتيبة الدينوري [٢]، والفارسي في التذكرة[٣]، وابن مالك[٤]، وابن الناظم [٥]، والكوفيون[٦]، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ }[٧]، وقول عنترة.

شربَتْ بماء الدُّحْرُضين فأصبحتْ ∴ زوراءَ تنفر عن حياضِ الدَّيلمِ [٨]

أي من ماء الدحرضين.

على حين ذهب بعض النحويين إلى عدم إفادة الباء التبعيض، ومن هؤلاء ابن جني إذ يقول: " فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي- رحمه الله عنه- من أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت " [٩].

وتبعه في ذلك ابن الضائع [١٠] والسمين الحلبي [١١].

وقد زاد النحويون والمفسرون معنى آخر تحتمله الباء في الآية المذكورة، وهو الإلصاق، والمراد به: إلصاق المسح بالرأس، وماسح بعضه ومستوعبه بالمسح كلاهما ملصق للمسح برأسه[١٢].

وقد أثبت هذا المعنى الزمخشري[١٣]، وابن الضائع[١٤] وابن يعيش[١٥]،

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٧، والجنى الداني ص٤٤، والمغني ١/ ٤٢.
(٢) انظر أدب الكاتب ص٣٣٩.
(٣) انظر شرح التسهيل ١٥٣/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦٦.
(٤) انظر شرح التسهيل ٣/ ١٥٢.
(٥) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٦.
(٦) انظر الجنى الداني ص ٤٤، والمغني ١/ ٤٢.
(٧) سورة الإنسان من الآية (٨).
(٨) من الكامل وهو في ديوانه ص٢٠١، وأدب الكاتب ص٣٤٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٤ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٣٦.
اللغة: الدحرضان : ماءان – الزوراء: المائلة العنق. الديلم: اسم ماء لبني عبس.
(٩) سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٣.
(١٠) انظر شرح الجمل ق ١/ ١٦٨ ( رسالة ).
(١١) انظر الدر المصون ٢/ ٤٩٣.
(١٢) انظر الكشاف ١/ ٥٩٧.
(١٣) انظر المصدر السابق.
(١٤) انظر شرح الجمل لابن الضائع ق ١/ ١٦٨ ( رسالة ).
(١٥) انظر شرح المفصل ٨/ ٢٢.

وأبو حيان[١]، والسمين الحلبي في أحد أقواله[٢] وابن هشام[٣] والشاطبي[٤].

والظاهر من دلالة الباء – في الآية المذكورة {وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ }- أنها تحتمل: الإلصاق والتبعيض؛ لأنَّ كونها للإلصاق أي: إلصاق المسح بالرأس لا ينافي كونها للتبعيض، إذ معنى الإلصاق هو الأصل فيها، ثم يدخل عليه ما سواه من المعاني[٥].

وأما التبعيض فلا يصح نفيه عن الآية، إذ إنَّ مسح بعض الرأس يكفي على مذهب الشافعي، حتى ولو كان المسح مجازًا، فهو مثل قولك: ضربت زيدًا وأنت تريد بعضه، بإطلاق اللفظ مجازًا [٦].

وبناءً عليه يُعلم أنه لو جيء بالفعل متعديا بنفسه، لكان فيه كُلفة ومشقة، ومبنى الشرع على التيسير؛ لأنه يلزم كل ماسح بمسح جميع الرأس، وإنما أتى بالباء تيسيرًا من المشرّع؛ ليكون ذلك دليلاً على الإلصاق أو التبعيض.

وأما كونها زائدة فلا معنى لها إلا التوكيد، غير أنه يرجح القول بالإلصاق أو التبعيض؛ لأنه كلما أمكن البعد عن القول بالزيادة كان أفضل وأيسر كما ذكرنا.

ويتضح لنا من كلام الزنجاني أنه يذهب إلى القول بزيادة الباء في الآية، وهو في ذلك تابع لابن جني ومن وافقه، على حين أنه ابتعد عن القول بالزيادة، وفضّل حذف المفعول، ورأي أنه أيسر من زيادة الحروف في تعليقه على قوله تعالى: {وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ }مما يدل على مراعاته الأنسب في الحكم على الألفاظ حسب السياق والموضع الذي تَرِد فيه اللفظة، فقد بيّنا أنه يمكن حمل الباء على الإلصاق أو التبعيض في قوله تعالى: { وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ }.

إضافة إلى أن الزنجاني عقّب على قول الفقهاء بأن الباء للتبعيض بقوله: "وهو غير معروف.. واستحسنه العبدي "مما يدل على أنه يذهب إلى القول بزيادة الباء في الآية المذكورة.

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/ ٤٥١.
(٢) انظر الدر المصون ٢/ ٤٩٣.
(٣) انظر المغني ١/ ٢٠٦، تح/ حمد
(٤) انظر المقاصد الشافية ٣/ ٦٣٧.
(٥) انظر المقاصد الشافية ٣/ ٦٣٨، وينظر أيضًا شرح الجمل لابن الضائع ق١ / ١٦٨.
(٦) انظر رصف المباني ص١٤٧، وينظر أيضًا اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ص٥٠٣.

**الموضع الثالث: زيادتها في قوله تعالى: {تَنبُتُ بِالدُّهْنِ }[١]، وقد أشار إلى ذلك الزنجاني بقوله: " ومن قرأ تنبِتُ بالدّهن بالضّم فالباء زائدة، أي تنبت الدّهن، لأنها تنبت الزيتون الذي يعتصر منه الدّهن.**

**والتحقيق أنها للمصاحبة والمفعول محذوف، كأنه قال: تنبت الزيتون، وفيها الدهن، أو تنبت ما تنبته وفيها الدهن " [٢].**

**يتبين لنا من كلام الزنجاني هنا أمران:**

**أحدهما: وقوع الباء زائدة و( الدهن ) مفعول به في ضم التاء قراءة الضم في الآية المذكور، وقد أشار إليه كثير من النحويين والمفسرين منهم: أبو عبيدة [٣] والواحدي[٤] وابن الخباز[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن مالك[٧] وأبو حيان[٨]، وابن هشام[٩].**

**وقد اعتلّ هؤلاء لذلك بأن ( تُنبت ) من أنبت، والهمزة فيه للنقل، فلا يجمع بينها وبين الباء؛ لذا لا يصح أن يقال: أذهبت بزيد، لأن أحدهما يغني عن الآخر[١٠].**

**والآخر: أن الباء للمصاحبة والمفعول محذوف، وعليه يكون التقدير: تنبت زيتونها بالدهن، أي: تنبت زيتونها وفيها الدهن، أي أن الجار والمجرور على هذا في موضع الحال، كما يقال: ركب الأمير بجنده، أي: ومعه الجند.**

**وإلى هذا ذهب الفارسي[١١] والواحدي في أحد أقواله [١٢] والزمخشري[١٣] وابن**

---

(١) سورة المؤمنون من الآية ٢٠، قرأها بالضم ابن كثير وأبو عمرو. انظر السبعة في القراءات ص٤٤٥، والحجة في القراءات للفارسي ٥/ ٢٩١.
(٢) الكافي في شرح الهادي ٢/ ١٠٣٣.
(٣) انظر تفسير القرطبي ١٢/ ١١٥.
(٤) انظر الوسيط ٣/ ٢٨٧.
(٥) انظر توجيه اللمع ص ٢٣٢.
(٦) انظر شرح المفصل ٤/ ٤٧٩.
(٧) انظر شرح التسهيل ٣/ ١٥٤.
(٨) انظر التذييل ١١/ ٢٠١.
(٩) انظر المغني ١/ ١٣٩.
(١٠) انظر شرح المفصل ٥/ ٧٨.
(١١) انظر فتح القدير ٣/٥٦٦.
(١٢) انظر الوسيط ٧/ ٤٥٠.
(١٣) انظر الكشاف ٣/ ١٨٠.

عطية[١] والرازي[٢]، وابن الخباز في أحد قوليه [٣]، وابن يعيش[٤]، والقرطبي[٥]، وابن هشام[٦].

وتحتمل قراءة ضم التاء في ( تنبت بالدهن ) وجها ثالثًا [٧] وهو أن ( أنبت ) الرباعي بمعنى ( نبت ) الثلاثي[٨] كقول زهير بن أبي سلمى:

رأيتَ ذوي الحاجاتِ حولَ بيوتِهم ∴ قَطينا لهم حتى إذا أنبتَ البقلُ [٩]

وعليه لا تكون الهمزة في ( أنبت ) للتعدية، وتكون أصلية؛ فلا يضر اجتماعها مع الباء [١٠].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الزنجاني لا يمنع وقوع الباء زائدة، لكنه يبتعد عن القول بالزيادة، فلا يقال بها ما وجد عنه مندوحة كما قال الشاطبي[١١]، إذ القول بالزيادة على خلاف القياس.

لذا يرجح القول بأن الباء للمصاحبة والمفعول محذوف؛ إذ إنها أحدثت معنى أي: تنبت ما تنبته أو ثمرة ودهنها فيها [١٢].

وبناء على ذلك فإن ما ذهب إليه الزنجاني بأن الباء للمصاحبة هو الصواب، وقد اتضح هذا من قوله: " والتحقيق أنها للمصاحبة... الخ ". وبذلك يكون الزنجاني قد اختار المعنى على الصناعة.

****

(١) انظر المحرر الوجيز ٥/ ١٦٨.
(٢) انظر مفاتيح الغيب ٢٣/ ٢٦٩.
(٣) انظر توجيه اللمع ص ٢٣٢.
(٤) انظر شرح المفصل ٥/ ٧٨.
(٥) انظر تفسير القرطبي ١٢/ ١١٥.
(٦) انظر المغني ١/ ١٣٩.
(٧) انظر الكشاف ٣/ ١٨٠١، والمغني ١/ ١٣٩.
(٨) انظر اللسان [ نبت ].
(٩) من الكامل وهو في ديوانه ( شرح ) صنعة الأعلم الشنتمري، ص٤١، والمحتسب ٨٩/٢، واللسان ( نبت ).
(١٠) انظر معاني أفعل الفعلية في المصباح المنير للباحث ص ٢٣.
(١١) انظر المقاصد الشافية ٣/ ٦٣٨.
(١٢) انظر شرح المفصل ٤/ ٤٧٩.

**٧- رفع ( آية ) في قراءة ابن عامر.**

**أشار الزنجاني إلى رفع ( آية ) في سياق قوله تعالى : { أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيل }[١] فقال: " قرأ ابن عامر وحده بالتاء، ورفع ( آية )[٢] فقال المحققون[٣] في ( تكن ) ضمير القصة و( أن يعلمه ) في موضع رفع بأنه مبتدأ و(آية) خبره، وقد قدم، والجملة في موضع نصب بأنه خبر ( تكن ).**

**ولا يجوز أن يجعل ( آية ) اسم ( تكن )، و( أن يعلمه ): خبره؛ لأن ( آية ) نكرة، و(أن يعلمه ) معرفة، والمعرفة والنكرة إذا اجتمعتا، فالمعرفة هو المبتدأ والنكرة هو الخبر.**

**وأجازه الزجاج[٤]؛ لأن ( آية ) قد خصت بقولهم: ( لهم ) و( أن يعلمه ): مصدر مفكوك فيجوز أن يؤول باسم نكرة، كما يجوز أن يؤول بمعرفة وهو ضعيف.**

**قال الفراء: قرؤوا : {لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ }[٥] بنصب ( البر )[٦]، فلو كان (أن تولوا ) نكرة وصالحا لأن يؤول بالنكرة، لكانوا قد عدلوا عن المعرفة القوية الظاهرة إلى ما يكون صالحًا للتعريف والتنكير، وكلام الله لا يختار له إلا الأقوى.**

**<u>ويُقوي القول الأول</u>: قراءة سائر السبعة بالياء المنقوطة من تحت، ونصب (آية) على أنها خبر ( يكن ) و( أن يعلمه ) اسمه "[٧].**

**<u>وبذلك يتبين لنا من كلام الزنجاني</u> أن ما ذهب إليه الزجاج من إعراب رفع ( آية ) - وهي نكرة – على أنها اسم ( تكن ) و( أن يعلمه ) خبره ضعيف من ناحية**

---

(١) سورة الشعراء، الآية ١٩٧.
(٢) تنظر القراءة في السبعة في القراءات ص ٤٧٣، وحجة القراءات لأبي زرعة ١/ ٥٢١، وحاشية الطيبي ٤٢٠/١١.
(٣) انظر الكشاف ٣/ ١٢٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٠١، وشرح اللمع في النحو للواسطي ص٣٩، والمغني ٢/ ٤٥٣، ( محي الدين ).
(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٠١.
(٥) سورة البقرة من الآية ١٧٧.
(٦) انظر معاني القرآن ١/ ١٠٣.
وقراءة النصب هي قراءة حمزة وحفص، وقرأ الباقون بالرفع. انظر: السبعة في القراءات ص١٧٥، ومفاتيح الأغاني ص ١١٠.
(٧) الكافي ٣/ ١٤٤٢- ١٤٤٣.

الصناعة النحوية، لما يترتب عليه الإخبار بمعرفة عن نكرة.

قال أبو حيان: " وإذا اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر، ولا يعكس إلا في الشعر، وإذا ذاك إن كان للنكرة مُسوّغ للإخبار عنها، وبنيت المعنى على الإخبار عن المعرفة بالنكرة، كان مقلوبًا نحو: أكان قائم زيدًا، إذا أردت أن المعنى: أكان زيدٌ قائمًا؟ " [(١)].

وما اعتل به الزجاج سابقًا بأن ( آية ) قد تخصصت بقولهم ( لهم ) فتكون في حكم المعرفة؛ لذا أعربت اسم ( تكن )، فهو مردود كما ذكر الزنجاني، إذ تعريف الجنس ضعيف لعمومه ولا ضرورة تدعو إلى هذا التخريج [(٢)]

لذا يتضح صحة ما ذهب إليه الزنجاني بأن في ( تكن ) ضمير القصة، و( أن يعلمه ) في موضع رفع بأنه مبتدأ، و( آية ) خبره، والجملة في موضع نصب خبر (تكن)، إضافة إلى أن الزنجاني دعم ما ذهب إليه بكلام الفراء، وبقراءة بقية القراء السبعة بالياء في (يكن).

وتجدر الإشارة إلى أن في الآية أعاريب أخرى وردت في قراءة ابن عامر: التي احتملَت أن تكون ( تكن ) فيها تامة وأن تكون ناقصة [(٣)].

فإن كانت تامة جاز أن يكون ( لهم ) متعلقا بها، و( آية ) فاعلا بها و( أن يعلمه) بدل من آية، أو خبر مبتدأ مضمر.

وإن كانت ناقصة جاز فيها عدة أوجه أخرى غير الوجه المذكور سابقا منها:

- أن يكون اسمها ضمير القصة أيضًا، و( لهم ) خبر مقدم، و( آية ) مبتدأ مؤخر والجملة خبر ( تكن )، و( أن يعلمه ) بدل من آية، أو خبر مبتدأ مضمر.

- وأن يكون ( لهم ) خبر ( تكن ) مقدما على اسمها و( آية ) اسمها و( أن يعلمه) بدل أو خبر ابتداء.

****

(١) التذييل والتكميل ٤/ ١٩٦- ١٩٧.

(٢) انظر الدر المصون ٥/ ٢٨٨.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٠١ والدر المصون ٥/ ٢٨٧، واللباب لابن عادل الدمشقي ١٥/ ٨١.

**٨- جزم { يَغْفِرْ لَكُم } لوقوعه جواب ( هل ).**

**أشار الزنجاني إلى جزم ( يغفر )، وذلك في معرض قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ... } (١) فقال: " جزم ( يغفر ) لأنه جواب (هل).**

**وقال الزجاج(٢): هو جواب: { تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ }فإنه أمر بلفظ الخبر، وليس جواب (هل)؛ لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة على الإيمان، وإنما تحصل بنفس الإيمان.**

**ويؤيده قراءة ابن مسعود: {آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ}مكان ( تؤمنون )(٣).**

**والأظهر الأول، فإنّ ( تؤمنون ) إنما هو تفسير للتجارة على معناه لا على لفظها، إذ لو فسرها على لفظها لقال: أن تؤمنوا ليصير اسمًا فيبدل من الاسم.**

**والمراد بالاستفهام: ليس حقيقته، بل الحث على ما ينجيهم كقوله تعالى: {فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُون }(٤)، فإنَّ المراد الأمر أي: انتهوا لا نفس الاستفهام " (٥).**

**<u>حاصل كلام الزنجاني يدل على أن في جزم ( يغفر ) في الآية المذكورة قولين:</u>**

**<u>أحدهما</u>: أن ( يغفر ) مجزوم؛ لأنه وقع جواب ( هل أدلكم )، وذلك بحكم الصناعة النحوية، وإلى هذا ذهب كثيرون منهم: الفراء(٦)، والمبرد (٧)، وابن يعيش(٨) وغيرهم.**

**وقد اعتل هؤلاء بأن ( تؤمنون ) تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها؛ لأنه لو كان على لفظها لقال: أن تؤمنوا؛ إذ الاسم يفسر بالاسم ويبدل منه، فهو من جملة**

---

(١) سورة الصف، الآيات ١٠- ١٢.
(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٥/ ١٣١.
(٣) تنظر قراءة ابن مسعود في: مختصر في شواذ القرآن ص ١٥٦، والبحر المحيط ٨/ ٢٦٠.
(٤) سورة المائدة من الآية ٩١.
(٥) الكافي ٣/ ١٦٦٨.
(٦) انظر معاني القرآن ٣/ ١٥٤.
(٧) انظر المقتضب ٢/ ٨٢- ١٣٥.
(٨) انظر شرح المفصل ٧/ ٤٨.

الاستفهام، ومعناه هل أدلكم بالإيمان [١].

والآخر: أن ( يغفر ) مجزوم؛ لأنه جواب للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر، وهو (تؤمنون ) و( تجاهدون ) في معنى: آمنوا وجاهدوا.

قال ابن جني: " ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمر: قوله تعالى: { تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ }فهذا في معنى قوله: آمنوا، ألا تُراه أجابه بقوله - عز وجلّ - {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ }كما تقول: إن تؤمنوا يغفر لكم ذنوبكم، ولا يكون قوله ( يغفر لكم ) جواب : {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيم }[٢] ".

وإلى هذا ذهب الرماني [٣]، والزمخشري[٤]، وأبو البركات الأنباري [٥]، وابن هشام[٦]، والبيضاوي [٧].

وقد اعتلّ هؤلاء بأن المغفرة لا تجب بالدلالة، إنما تجب بالإيمان، إذ ليس كل من دلّ غفر له، إنما يغفر لمن آمن [٨].

وواضح من خلال نص الزنجاني أنه يرجح جزم ( يغفر ) على أنه جواب (هل) بشيئين: تفسيره للتجارة على معناها، وأن الاستفهام ليس على حقيقته وهذا فيه تكلف وتأوّل.

أما الزجاج فإنه يرجح جزم ( يغفر ) على أنه جواب الأمر، داعمًا ذلك بقراء ابن مسعود ( آمنوا ) وهو الأصوب - من وجهة نظرنا - وذلك لشدة وضوحه، من ناحية المعنى. وعدم خفائه؛ إذ مجيء الأمر على لفظ الخبر يؤذن بوجوب الامتثال، وكأنه امتثل، فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين [٩].

إضافة إلى أن الطلب لا يشترط فيه أن يكون بصيغة الأمر أو النهي أو الاستفهام،

---

(١) انظر شرح كافية ابن الحاجب لركن الدين الحديثي من باب الفعل إلى آخر الكتاب ( رسالة ) ص٤٠٣.
(٢) المنصف ١/ ٣١٨.
(٣) انظر شرح الكتاب ١/ ١٠٣٧.
(٤) انظر الكشاف ٤/ ٩٩ ( ط / الحلبي ).
(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٣٦.
(٦) انظر شرح قطر الندى ص ٨١.
(٧) انظر تفسير البيضاوي ٥/ ٢٠٩.
(٨) انظر المنصف ١/ ٣١٨.
(٩) انظر الكشاف ٤/ ٢٥٦، وتفسير النسفي ٣/ ٤٧٧، وحاشية الدسوقي على المغني ٥٦/٢.

أو غيرها من صيغ الطلب، بل يجزم الفعل بعد الكلام الخبري إن كان طلبا في المعنى كقولك: تطيع أبويك تلق خيرًا [١].

لذا اختار ابن هشام هذا الوجه واستبعد كونه جوابا للاستفهام فقال: "فجزم: (يغفر) لأنه جواب لقوله تعالى: {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ }لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا، وليس جواباً للاستفهام؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد " [٢].

****

٩- إعراب { أَكَابِرَ مُجَرِمِيهَا }.

أشار الزنجاني إلى فساد إعراب ( مجرميها) المفعول الأول و ( أكابر ) المفعول الثاني، وذلك في معرض تعليقه على قوله تعالى: { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا }[٣] فقال " وفي القراءة الشاذة: ( أكبر مجرميها) [٤]، وقيل: (مجرميها ) في موضع نصب بأنه مفعول أول[٥]، و( أكابر) مفعول ثان، وهو فاسد؛ لأنه لو كان كذلك لقال: الأكابر؛ لأنه غير مضاف، ولا موصول بـ ( من ) وإنما المعنى: وكجعلنا أكابر مجرمي مكة فيها جعلنا في كل قرية من القرى التي أهلكناها أكابر مجرميها، والكاف من (كذلك) هي المفعول الثاني، وقال: {وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا }[٦].

مما تقدم يتبين لنا أن الزنجاني حكم بفساد إعراب ( مجرميها ) المفعول الأول و( أكابر ) المفعول الثاني وهو ما أجازه ابن قتيبة [٧] وابن عطية [٨]، والعكبري[٩]

(١) انظر جامع الدروس العربية ٢/ ١٩٨.
(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٨١.
(٣) سورة الأنعام من الآية ١٢٣.
(٤) هي قراءة أبي حيوة في مختصر في شواذ القرآن ص ٤٦، وقراءة ابن مسلم في البحر المحيط ٢١٧/٤.
وهذه القراءة على أن أفعل التفضيل إذ أضيف إلى معرفة، وكان لجمع جاز أن يفرد. انظر التصريح ٣/ ٥١.
(٥) وقيل إنها في محل نصب نائب عن المفعول المطلق، انظر مشكل إعراب القرآن لمكي٢٦٨/١، وتفسير أبي السعود ٢/ ٢٠١.
(٦) الكافي في شرح الهادي ٤/ ١٨٨٢.
(٧) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي ٣/ ٢١٧٤.
(٨) انظر المحرر الوجيز ٦/ ١٤٣.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٣٦.

والقرطبي [١]، والثعالبي [٢].

وذلك على أن في الكلام تقديما وتأخيرًا، إذ التقدير عندهم: وكذلك جعلنا في كل قرية مجرميها أكابر، وجعل بمعنى صير، تتعدى إلى مفعولين.

وهذا ضعيف من ناحيتين:

إحداهما : من ناحية الصناعة النحوية، والخروج عن القاعدة، لأن أفعل التفضيل إذا كان بـ ( من ) ملفوظًا بها أو مقدرة، أو مضافًا إلى نكرة كان مفردًا مذكرًا دائمًا سواء كان لمذكر أو مؤنث، مفرد، أو مثنى أو مجموع، فإذا أنث أو ثني أو جمع فلابد فيه من المطابقة لما جرى عليه ولزمه أحد أمرين: إما الألف واللام أو الإضافة إلى معرفة [٣].

وبناء على هذه القاعدة، فإن القول بأن ( مجرميها ) بدل من ( أكابر )، أو أن (مجرميها ) مفعول أول و( أكابر ) مفعول ثان خطأ لالتزامه أن يبقى ( أكابر ) مجموعًا وليس فيه ألف ولام ولا هو مضاف إلى معرفة، وذلك لا يجوز [٤].

والأخرى : من ناحية المعنى فإنه يرجع إلى أن ( جعلنا ) بمعنى ( صيرنا ) فيصير المعنى في: ( وكذلك صيرنا في كل قرية أكابر مجرميها ) أي جعلنا مجرمي القرية في القرية، وهذا ليس فيه الفائدة المرجوة [٥].

لذا كان تفسير الجعل بالتمكين هو الأقوى والمختار عند الصبان، حيث قال: "من القول الجاري على المطابقة قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا }... الخ، قال البعض : فـ (أكابر ) مفعول أول ( جعلنا ) مضاف إلى ( مجرميها )، و( في كل قرية ) المفعول الثاني أ. هـ.

ولا يخفى ما فيه من ضعف المعنى، والأولى عندي على الإضافة تفسير الجعل بالتمكين... "[٦].

---

(١) انظر الجامع في أحكام القرآن ٧/ ٧٩،
(٢) والجواهر الحسان في تفسير القرآن ٢/ ٥١٢ – ٥١٣.
(٣) انظر انظر البحر المحيط ٢١٧/٤، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٧٩ – ٥٨٠.
(٤) انظر البحر المحيط ٤/ ٢١٧.
(٥) انظر بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي ص ٣١٣.
(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٧٠، وينظر أيضًا التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٣٦.

وتجدر الإشارة إلى أن إعراب الزنجاني: الكاف من ( كذلك ) هي المفعول الثاني هو الأولى والأصح، لإفادة معنى الاختصاص، أي: ومثل ذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها [١] وهو ما ذهب إليه أبو السعود، حيث قال: " ومحل الكاف النصب على أنه المفعول الثاني لـ (جعلنا ) قدم عليه لإفادة التخصيص كما في قوله تعالى: { كَذَلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ }[٢] والأول ( أكابر مجرميها )، والظرف لغو، أي: ومثلَ أولئك الكفرة الذين هم صناديد مكة ومجرموها جعلنا في كل قرية أكابرها المجرمين، أي جعلناهم متصفين بصفات المذكورين مزيّنا لهم أعمالهم مصرين على الباطل، مجادلين به الحق، ليمكروا فيها أي: ليفعلوا المكر فيها، وهذا تسلية لرسول الله " [٣].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا صحة ما ذهب إليه الزنجاني من فساد إعراب ( مجرميها ) بأنه مفعول أول و( أكابر ) مفعول ثانٍ، وذلك لضعفه من ناحية الصناعة النحوية والمعنى كما اتضح من تعليله لذلك.

****

١٠- مجيء ( لا ) زائدة .

أشار الزنجاني إلى زيادة ( لا ) بعد ( أن ) الناصبة للمضارع، وذلك بعد لام التعليل الداخلة على ( أن ) حيث قال: " وقد تزاد ( لا ) مؤكدة ملغاة كما كانت ( ما ) كذلك؛ لأنها أختها في النفي، وكلاهما تعمل عمل ( ليس )، قال تعالى: { لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ }[٤]، والمعنى: ليعلم، إذ لولا ذلك لالتبس المعنى " [٥].

يعلم من كلام الزنجاني أن الصناعة النحوية تقتضي زيادة ( لا ) في ( لئلا )، وزيادتها في الآية المذكورة فيها خلاف عند النحاة والمفسرين على قولين:

أحدهما: ذهب جمهور النحويين والمفسرين إلى وقوع ( لا ) زائدة للتوكيد .

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨٨.
(٢) سورة النساء من الآية ٩٤.
(٣) تفسير أبي السعود ٣/ ١٨٢ – ١٨٣.
(٤) سورة الحديد من الآية ٢٩.
(٥) الكافي شرح الهادي ٤/ ٢٠٠٤.

قال سيبويه: " وأما ( لا ) فتكون كـ (ما) في التوكيد واللغو قال الله - عزوجل- {لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ }أي: لأن يعلم وتكون (لا) نفيا كقوله: يفعل ولم يقع الفعل فتقول: لا يفعل " [١].

ومعنى تكون (لا) توكيدًا ولغوا، أي يصح الاستغناء عنها، وتبقى الجملة مستقيمة حسنة، أي صحيحة نحويا ودلاليا [٢].

وإلى هذا ذهب المبرد [٣] والأخفش[٤] والزجاج[٥] والواحدي[٦]، والزمخشري[٧] وابن عطية[٨]، والقرطبي[٩]، والإربلي[١٠]، وغيرهم[١١].

وبناءً على ذلك فإن المعنى: أعلمكم الله بذلك ليعلم أهل الكتاب عدم قدرتهم على شيء من فضل الله وثبوت أن الفضل بيد الله [١٢].

والآخر: أن ( لا ) ليست زائدة، وإلى هذا ذهب أبو البركات الأنباري والعكبري في أحد قوليهما[١٣].

وما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني هو الصواب من وجهة نظري؛ لأنه يترتب عليه عدم القول بالزيادة في القرآن الكريم، هذا من ناحية، إضافة إلى وضوح المعنى على ذلك من ناحية أخرى؛ لأن قوله تعالى: { يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ }أي: لئلا يعلم أهل الكتاب أن يفعل بكم هذه الأشياء ليبيّن جهل أهل الكتاب،

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٦.
(٢) انظر قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه ١/ ٣٠٧.
(٣) المقتضب ١/ ٢٨٦.
(٤) معاني القرآن ٢/ ٥٣٦.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ١٣١.
(٦) البسيط ٤/٩.
(٧) الكشاف ٤/ ٤٨٢.
(٨) المحرر الوجيز ٥/ ٣٧١.
(٩) تفسير القرطبي ٢٦٧/١٧.
(١٠) انظر جواهر الأدب ص ٣١٣.
(١١) انظر السراج المنير ٣/ ٥٤، وإرشاد العقل السليم ٣/ ٢١٦، وفتح القدير ٢١٤/٥.
(١٢) انظر المحرر الوجيز ٦/ ٢٨٢.
(١٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٢٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢١١.

**وأنَّ ما يؤتيكم الله من فضله لا يقدرون على إزالته وتغييره[١].**

**فالكلام وإن كان ظاهره النفي فهو على الإثبات لِيُظهر عجز أهل الكتاب، فهم لا يقدرون على محوه أو تغييره.**

**وبهذا يتبين لنا أن الزنجاني يتجه وجهة سيبويه ومن تابعه، وهذا الرأي له وجاهته أيضًا، ويؤيده قراءة ( ليعلم )[٢] على أن ( لا ) الزائدة حذفت، وأتى الكلام على الأصل والفعل المضارع منصوب بـ ( أن ) مضمرة جوازًا بعد لام التعليل[٣].**

* * * *

**(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٢٥، وتفسير البيضاوي ٥/ ١٩١.**
**(٢) وهي قراءة الجحدري، وعبد الله وابن عباس - رضي الله عنه – الله عنهما وعكرمة، وعبد الله بن سلمة – انظر البحر المحيط ١١٧/١٠ والجواهر الحسان في تفسير القرآن ٥/ ٣٩٥.**
**(٣) انظر التوجيهات النحوية والصرفية لقراءة الجحدري ص ٢٢٨.**

## المبحث الثاني
## الحــذف والتقــديــر

الحذف طريقة من طرائق أساليب العرب، وهو شائع في كلامهم، وقد يكون أبلغ في الكلام من الذكر، قال الجرجاني: " هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما يكون بيانا إذا لم تُبِنْ " [١].

والهدف من الحذف: تقليل الكلام، وفهم المعنى. قال الفراء: " من شأن العرب الإيجاز، وتقليل الكثير إذا عرف معناه "[٢].

وقد جاء الحذف والتقدير عند الزنجاني، وهو ما استلزمته الصناعة النحوية دون الإخلال بالمعنى، وقد تمثل ذلك- في البحث – في أربع مسائل:

١- حذف الجار .

أشار الزنجاني إلى حذف الجار ونصب ما بعده فقال: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً }[٣] والأصل: من قومه، ولا يجوز أن يكون ( سبعين ) بدلاً من (قومه) إذ لو كان بدلاً لما قدم في قولك: اخترت زيدًا الرجال" [٤].

الناظر في كلام الزنجاني يجده يحمل الآية على تعدي الفعل ( اختار) إلى مفعولين: واحد بنفسه، والآخر بإسقاط الجار وهذا ما عليه الجمهور وهو ما تقتضيه الصناعة النحوية ويؤيده المعنى.

وقد أشار سيبويه إلى ذلك في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فقال: "ومن ذلك: اخترت الرجالَ عبد الله، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: { وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً }" [٥].

وقد أوضح عبد القاهر الجرجاني المثال والآية، مشيرًا إلى حذف (من) فيهما

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٦.
(٢) معاني القرآن ١/ ٢.
(٣) سورة الأعراف من الآية ١٥٥.
(٤) الكافي في شرح الهادي ٢/ ٦٨٨.
(٥) الكتاب ١/ ٣٧ وينظر أيضًا المقتضب ٣٢١/٢، والإيضاح العضدي ص٢٠٠، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٥٦/١ وما بعدها، والبسيط في شرح الجمل ٤٢٢/١ وما بعدها.

وجريانهما مجرى: أعطيت زيدًا درهما، فقال: " اعلم أن قولك: اخترت من الرجال زيدًا، فعل يتعدى إلى مفعول واحد بغير حرف الجر، وإلى الثاني به، فالمتقدم في الرتبة هو المنصوب، كقولك: أخرجت زيدًا من الرجال، وميزت زيدًا من الرجال، فإن قدمت: من الرجال، كان النيّة به التأخير، كما أنك إذا قلت: أخذت منك درهما، كان مرتبة: الدرهم قبل مرتبة: منك، وإنما يقدم (من) في نحو هذا؛ لأن البيان فيه فيُعنى به، وإذا حذف ( من ) فقيل: اخترت الرجال زيدًا، جرى مجرى أعطيت زيدًا درهما في الظاهر، وعلى ذلك قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً }الأصل: من قومه، فالمفعول الصحيح هو (زيد) في المسألة، وفي الآية: ( سبعين رجلا ).

ألا ترى أن الاختيار وقع عليه، ولم يقع على: القوم، والرجال، وإنما التبس بهم من حيث كان الاختيار منهم فقط " [١].

وحذف حرف الجر فيما يتعدى إلى المفعول الثاني هو من باب الاتساع وموقوف على السماع.

قال ابن خروف: " ويتسع فيما يتعدى إلى الثاني بحرف جر، فيحذف الحرف منه، وينصب فيلحق بباب ( أعطيت ) نحو: اخترت الرجال زيدًا "[٢].

وقد خالف بعض النحويين [٣] والمفسرين فأعرب ( سبعين رجلا ) بدلاً.

قال الطاهر بن عاشور: " سبعين رجلاً "بدل من( قومه) بدل بعض من كل" [٤].

<u>وما ذهب إليه هؤلاء مردود لأمرين:</u>

<u>أحدهما</u> : فساد المعنى.

قال ابن جمعة الموصلي عن فساد المعنى " ولا يجوز أن يكون الثاني بدل بعض لأن الفعل وهو ( اختار ) لما كان يقتضي: مختارًا أو مختارًا منه، امتنع إقامة أحدهما وهو السبعون مثلا مقام الآخر، وهو القوم، لفساد المعنى، وهو ذهاب المختار منه بخلاف البدل؛ لأن المقصود منه هو الثاني، ولا يلزم الأول؛ لأنه لو قيل في نحو: ضربت

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٦١٣- ٦١٤.
(٢) شرح الجمل ١/ ٣٥٧.
(٣) انظر شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٥٧، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٤٢٤.
(٤) التحرير والتنوير ١٢٣/٩، وينظر أيضًا غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣/ ٣٢٦.

زيدًا رأسه، ضربت رأس زيد لكان مستقيمًا "[١].

والآخر : عدم وجود رابط بين البدل والمبدل منه. قال السمين الحلبي لابد من رابط بين البدل والمبدل منه وهو ( منهم ) كما قدره أبو البقاء[٢]، وأيضًا فإن البدل في نية الطرح " [٣].

لذا علق بعض النحويين على هذا الإعراب بالضعف وعدم جوازه .

قال ابن خروف " وهو ضعيف " [٤].

وقال ابن إياز البغدادي: " وأراه غير جائز لأنّك لو قلت: ( اخترت الرّجال عشرين رجلاً ) لجاز أن تقول: ( اخترت عشرين رجلاً الرجال ) أيْ: مِن الرجال، ولو كان بدلاً لما جاز تقديمه "[٥].

وعلى الرغم من أن النحويين لا يجيزون حذف حرف الجر ويقتصر فيه على السماع؛ فإن المعنى يقتضي القول بتقديره كما هو حاصل مما سبق، إضافة إلى عدم جواز إعراب ( سبعين ) بدلا مما دفع الدكتور حامد نيل يقول: " الصناعة النحوية تؤيد هذا التقدير، لأنها قد رفضت كون ( سبعين ) بدلا، إذن التأويل في الآية لم يساعد النحاة على التخلص من مشكلة حذف حرف الجر " [٦].

وقد اعتُلَ للمتقدم في: ( اخترت زيدًا الرجال ) بأن ( زيدًا ) مطلق غير مقيد بحرف جر لفظًا وتقديرًا، والمطلق مقدم على المقيد، إضافة إلى أن عُلْقة ما يتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدى إليه بواسطة؛ لذا يقال: اخترت الرجال زيدًا [٧] والنية به التأخير وقدم للعناية والبيان [٨].

والسبب في حذف ( من ) في: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً }هو أن لفظ

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٥٤٩.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٩٧.
(٣) الدر المصون ٣/ ٣٥٢.
(٤) شرح الجمل ١/ ٣٥٨.
(٥) المحصول في شرح الفصول ١/ ٣١٩.
(٦) من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية ص٩٢.
(٧) انظر التصريح ٢/ ٤١٠.
(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٥٠.

الاختيار يدل على التبعيض. و(من ) تدل على هذا المعنى فلا حاجة لها[١].

وقد رأى بعض النحويين المحدثين أن السر في حذف ( من ) هو الإشارة إلى أن (قومه ) كلهم أهل للاختيار، حيث وقع ( اختار) عليهم مباشرة، وحيث قدم وتقديمه للعناية والاهتمام، فلو ذكرت ( من ) لضاع هذا المعنى [٢].

وهذا الرأي له وجاهته وهو ما تصدقه الآية.

****

٢- حذف المضاف وإقامة المضافة إليه مقامه .

قد يخلف المضاف إليه المضاف في الإعراب، وقد أشار إلى ذلك الزنجاني فقال: "وحكى صاحب الكشاف[٣] أنه قرئ قوله تعالى: { تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ}[٤] بالجر على تأويل: والله يريد عرض الآخرة [٥]، وهو بعيد.

والذي حسنه جرى ذكر المضاف قبله، وإن كان الحكم الذي يتناول المضاف يصح تناوله المضاف إليه لم يجز حذف المضاف للبس، لا تقول: ذهب زيد، وأنت تعني: ذهب غلام زيد؛ لأن الذهاب يصح من زيد، كما يصح من غلامه.

ولا يجوز: واسأل القرية وزيدًا، وأنت تعني: وأهل زيد لما ذكرنا " [٦].

مما تقدم يعلم أن الزنجاني يشير إلى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو ما اقتضته الصنعة النحوية والمعنى، إذ المضاف إليه عند حذف المضاف له وجهان[٧]:

أحدهما: أن يبقى على إعرابه بالجر وهو القليل.

والآخر: أن ينوب عنه وهو ما قصده الزنجاني في كلامه، وذلك بأن يكون خلفا

(١) انظر اللسان [ خار] ومن أساليب القرآن بين المعنى والصناعة ص ٩٣.
(٢) انظر من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة ص٩٣.
(٣) الكشاف ٢/ ١٦٨ ط / ( البابي الحلبي ).
(٤) سورة الأنفال من الآية ٦٧.
(٥) قراءة الجر هي قراءة ابن جماز. انظر المحتسب ١/ ٢٨١، واللباب ٩/ ٥٦٩.
(٦) الكافي في شرح الهادي ٢/ ١١٦١.
(٧) انظر المقاصد الشافية ٤/ ١٤٧ والتصريح ٣/ ٢١٤ وما بعدها.

عنه في إعرابه، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

وما يلي المضاف يأتي خلفَا ∴ عنه في الإعراب إذا ما حُذِفا

وهذا الحذف واقع في كلام العرب وأشعارها، وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى[١].

قال سيبويه: " وتقول إذا نظرت في الكتاب هذا عمرو، وإنما المعنى: هذا اسم عمرو، وهذا ذكر عمرو، ونحو هذا، إلا أن هذا يجوز على سعة الكلام، كما تقول: جاءت القرية، وإن شئت قلت: هذه عمرو، أي هذه الكلمة اسم عمرو، كما تقول: هذه ألف، وأنت تريد هذه الدراهم ألف "[٢].

وهذا الحذف نوعان: قياسي وهو ما امتنع استبداده، وسماعي وهو ما صح استبداده.

والمراد بالاستبداد أن يكون المضاف إليه صالحًا للفاعلية إن كان المضاف فاعلاً، ولغير فاعلية إن كان غير فاعل [٣].

ويحسن حذف المضاف[٤] إذا ما دلّ عليه معنى، أو قرينة، أو نظير، أو قياس.

فدلالة المعنى نحو قوله تعالى: { وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ }[٥] أي : حب العجل.

والقرينة مع المعنى نحو قول النابغة:

وقد خِفْتُ حتّى ما تزيدُ مخافتي ∴ على وعلٍ في ذي المطارة عاقلِ[٦].

أي: على مخافة وعل – وهو تيس الجبل – ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة.

ودلالة القياس نحو قول امرئ القيس: "اليوم خمر، وغدا أمر" [٧] أي اليوم شربُ خمرٍ، وغدًا حدوث أمر. وإنما دل على هذه المحذوفات أن ظروف الزمان لا

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١/ ٧٨.
(٢) الكتاب ٣/ ٢٦٩.
(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٦٦، والمقاصد الشافية ٤/ ١٤٢- ١٤٤.
(٤) انظر أمالي ابن الشجري ١/ ٧٨- ٨٠.
(٥) سورة البقرة من الآية ٩٣.
(٦) من الطويل، وهو في ديوانه ص٩٤، والمقتضب ٣/ ٢٣١، واللسان [ خوف ].
(٧) انظر المقتصد ١/ ٢٨٩- ٢٩٠ والتصريح ١/ ٥٣٨ – ٥٣٩.

تكون أخبارًا عن الأعيان.

ودلالة النظير مع القياس والقرينة نحو قوله سبحانه: {قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُون }[١]، أراد هل يسمعون دعاءكم؟ كما قال في الأخرى: {إِن تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءكُمْ }[٢].

ودلالة القياس على هذا المحذوف أنك لا تقول: سمعت زيدا وتسكت حتى تأتي بعد ذلك بلفظ مما يسمع، كقولك: سمعته يقرأ وسمعته ينشد.

وبذلك يتضح أن الذي حسّن حذف المضاف في الآية المقصودة هو وجود القرينة مع المعنى وهذا ما قصده الزنجاني بقوله: " والذي حسنه جرى ذكر المضاف قبله... "أي: يريدون عرض الدنيا.

وقد اختلف في تقدير المضاف المحذوف على عدة تقديرات: فمنهم من قدره: (والله يريد عرض الآخرة ).

وإلى هذا ذهب ابن جني[٣] والزمخشري[٤] والعكبري[٥] وابن مالك[٦] والأشموني[٧].

ومنهم من قدره: ( والله يريد عمل الآخرة ) أي العمل المؤدي إلى الثواب في الآخرة.

وإلى هذا ذهب ابن عطية [٨]، وابن أبي الربيع [٩] وابن قيم الجوزية[١٠] والشيخ خالد الأزهري[١١].

ومنهم من قدره: { والله يريد ثواب الآخرة } وإلى هذا ذهب البيضاوي[١٢] وابن

---

(١) سورة الشعراء من الآية ٧٢.
(٢) سورة فاطر من الآية ١٤.
(٣) انظر المحتسب ١/ ٢٨١.
(٤) انظر الكشاف ٢/ ١٦٨ ( البابي الحلبي ).
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٣٢.
(٦) انظر شرح التسهيل ٣/ ٢٧١.
(٧) انظر شرح الأشموني ٢/ ٤١٣.
(٨) انظر المحرر الوجيز ٢/ ٥٥٢.
(٩) في شرحه للإيضاح، انظر شرح الأشموني على الألفية ٢/ ١٧٦.
(١٠) انظر إرشاد السالك ١/ ٢١٨.
(١١) انظر التصريح ٣/ ٦٧.
(١٢) تفسير البيضاوي ٣/ ٦٧.

هشام[١] وأبو السعود [٢] والألوسي[٣].

وأولى هذه التقديرات من وجهة نظري هو تقدير المضاف المحذوف بـ ( عمل)، أو (ثواب )، وذلك لأنهما يدومان، ويبقيان فيناسبان ( الآخرة ).

أما إذا نظرنا إلى التقدير الأول فإننا نجد أن الزنجاني قد استبعده، ولعل ذلك يرجع إلى عدم توافق المعنى مع اللفظ المقدر؛ إذ لا يحسن أن يقال: ( والله يريد عرض الآخرة )، إذ العرض لا ثبات له، والانتفاع به قليل وسريع الزوال، وهذا لا يتناسب مع الآخرة فذكر المضاف: ( عرض ) مع الدنيا، ولم يحذف لأن في ذكره إشعارًا بعروضه وسرعة زواله [٤].

لذا عِيب هذا التقدير الذي ذهب إليه ابن جني، والزمخشري، وغيرهما.

قال الشيخ خالد: " ومن قدر عرض الآخرة "فقد تجوّز " [٥].

****

٣- تقدير عامل الحال المحذوف في ( بلى قادرين ) .

أشار الزنجاني إلى تقدير عامل الحال المحذوف صناعة ومعنى، وذلك في معرض تعليقه على قوله تعالى: { أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَه بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَه }[٦]. فقال: " التقدير: بلى نجمعها قادرين؛ لأن المحسبة[٧] إنما وقعت من الإنسان على نفي جمع العظام، و(بلى ): إيجاب بعد النفي، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكورا على سبيل الإيجاب.

وقال الفراء[٨]: التقدير: فليحسبنا قادرين، لدلالة أيحسب عليه، وهو ضعيف، لأن ( بلى ) حينئذٍ لم تثبت ما نفي .

---

(١) انظر المغني ١/ ١٧٧ ( حمد ).
(٢) إرشاد العقل السليم ٤/ ٣٥.
(٣) روح المعاني ٥/ ٢٢٩.
(٤) انظر التحرير والتنوير ١٠/ ٧٦.
(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٣/ ٢١٨ ( بحيري ).
(٦) سورة القيامة الآيتان ٣، ٤.
(٧) أي المظنة. انظر بصائر ذوي التمييز- بصيرة في الحساب ٢/ ٤٦٣.
(٨) انظر شرح السيرافي ٢/ ٢٣٣، وابن يعيش ٢/ ٦٩، والتذييل والتكميل ٩/ ١٤١، وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ٦٩ ما يخالف ذلك فالتقدير عنده بـ ( نقوى ) وعبارته في ذلك: " وقوله : (قادرين) نصبَ على الخروج من ( نجمع ) كأنك قلت في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك يريد: بلى نقوى قادرين، بلى نقوى مقتدرين على أكثر من ذا .

وقيل التقدير: بلى نقدر وهو ضعيف؛ لأنه عدول عن مجيء الجواب على نمط السؤال، ولأنه يصير التقدير: بلى نقدر قادرين، كقولك: قمت قائمًا، ووقوع ذلك حالاً بعيد. ومنه قولك: راكبا لمن قال: كيف جاء زيد؟ والتقدير: جاء راكبا، لأن السؤال دلّ عليه.

ويجوز ( راكبُ ) بالرفع أي: هو راكب، ولو قرئ: { بلى قادرون }[١] لجاز، والتقدير: بلى نحن قادرون، لكن ليس في قوة الأول؛ لأن شأنه أن يكون جوابًا لما ذكر السائل " [٢].

الناظر في كلام الزنجاني يدرك بوضوح أمرين:

أحدهما: وجود ثلاثة تقديرات في عامل الحال المحذوف في الآيتين المذكورتين:

أولها: تقدير: ( نجمع ) وهذا تقدير سيبويه وعبارته في ذلك: " وأما قوله جلّ وعزّ: ( بلى قادرين ) فهو على الفعل الذي أظهر، كأنه قال: بلى نجمعها قادرين " [٣].

وقد أوضح السيرافي مراد سيبويه فقال: " ومعنى ( فهو على الفعل الذي أظهر ): يريد أنه أضمر ( نجمعها ) قبل ( قادرين )؛ لأنه قد ظهر قبل هذا الكلام: ( أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ) فدل قوله تعالى: ( نجمع عظامه ) على إضمار ( نجمع ) قبل ( قادرين ) [٤] ".

وإلى هذا التقدير ذهب الأخفش[٥] والزمخشري[٦]، وابن عطية[٧]، وأبو البركات الأنباري[٨]، والعكبري[٩] وابن مالك[١٠]، وابن أبي الربيع[١١]، وأبو حيان[١٢]، وابن هشام[١٣]،

(١) وهي قراءة ابن أبي عبلة وابن السميفع انظر البحر المحيط ١٠/ ٣٤٥ والدر المصون ١٠/ ٥٦٦.
(٢) الكافي في شرح الهادي ٢/ ٨٤٦.
(٣) الكتاب ١/ ٣٤٦.
(٤) شرح السيرافي ١/ ١١٨.
(٥) معاني القرآن ٢/ ٥٧٧.
(٦) الكشاف ٤/ ٦٥٩.
(٧) انظر المحرر الوجيز ٥/ ٤٠٢.
(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٧٦.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٥٤،
(١٠) انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥١.
(١١) انظر البسيط ١/ ١٧٦.
(١٢) انظر التذييل والتكميل ١٤١/٩.
(١٣) انظر أوضح المسالك ٢/ ٢٩٣.

وابن عقيل [١]، وناظر الجيش[٢]، والشاطبي[٣].

ثانيها: تقدير ( يحسبها ) وهو ما ذهب إليه الفراء، أي أن الفراء يضمر فعلا دلّ عليه الفعل المذكور أولاً وهو ( أيحسب الإنسان ) وهو ما استضعفه الزنجاني كما ذكر – علاوة على أن هذا التقدير يجعله - أي ( قادرين ) – مفعولاً ثانياً، ومفعولا (حسبت) وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر[٤].

ثالثها: تقدير: ( نقدر ) وهو ما استضعفه الزنجاني- كما ذكره - إضافة إلى أنه حينما يكون التقدير: نقدر قادرين؛ فإن اسم الفاعل إذا وقع حالاً لا يجوز أن يعمل فيه فعل من لفظه [٥].

وقد أشار أبو حيان، والسمين الحلبي، إلى تقدير رابع ألا وهو إضمار ( كان) وعليه يكون انتصاب ( قادرين ) على أنه خبر ( كان ) أي: بلى كنا قادرين في الابتداء[٦].

وقد ضعف بأنه غير واضح[٧].

ومن خلال عرض هذه التقديرات يتبين لنا أن الزنجاني يرجح تقدير (نجمعها)؛ فهو يعلل له، ولم يعترض عليه، وهو الصواب لسلامة المعنى عليه، وهو ما يؤكده المنطوق قبله؛ إذ السؤال عن جمع العظام.

والأمر الآخر الذي يتبين لنا من كلام الزنجاني هو جواز رفع ( قادرين ) وهو ما وافق القراءة القرآنية - التي أشرنا إليها سابقا- وعليه يعرب خبرًا لمبتدأ محذوف[٨].

ولعل السّر عند الزنجاني في أفضلية قراءة نصب ( قادرين ) وأنها أقوى من قراءة الرفع... يرجع إلى أن إضمار المبتدأ وبقاء الخبر وهذا يعني: أن المبتدأ هو الخبر بخلاف الفعل؛ فإن دلالته أفادت معنى جديدًا وهو الحال الذي جاء جوابا وردًّا على سؤال

(١) انظر المساعد ٢/ ٣٧.
(٢) انظر تمهيد القواعد ٥/ ٢٣١٧.
(٣) انظر المقاصد الشافية ٣/ ٥٢١.
(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٩.
(٥) انظر المصدر السابق.
(٦) انظر البحر المحيط ١٠/ ٣٤٥.
(٧) انظر الدر المصون ٦/ ٤٢٦.
(٨) انظر الكتاب ١/ ٢٧٠- ٢٧١ والكشاف ٤/ ٦٥٩، والبحر المحيط ٣٤٥/١٠، والدر المصون ١٠/ ٥٦٦.

السائل في الآية المذكورة، وقد عبر سيبويه عن معنى الرفع والنصب في نحو هذه الأمثلة فقال: " فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرتَ، وإذا نصبتَ فالذي في نفسك غير ما أظهرت وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم" [١].

****

٤- تعلق ( إلى فرعون ) في قوله تعالى : { وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ } .

أشار الزنجاني إلى مراعاة المعنى، عند حديثه على متعلق ( إلى ) في قوله تعالى: {وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ }[٢] حيث قال: " فـ ( إلى ) تتعلق بمحذوف دلّ عليه سياق الكلام، كأنه قال: مرسلا إلى فرعون وقومه "[٣].

ما ذكره الزنجاني من أنه لا يجوز إظهار المحذوف الذي تعلق به حرف الجر (إلى )، وأنه متعلق بمحذوف دل عليه سياق الكلام، وقدره: ( مرسلاً ) [٤] هو الصحيح، لصحة المعنى عليه لأن قبله قوله تعالى: {فَلَمَّا جَاءهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا }[٥] فالكلام في حديث الإرسال.

أما لو تعلق ( إلى ) من ناحية الصناعة بـ ( تخرج ) قبله في قوله تعالى {وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ }فإن المعنى يفسد؛ إذ المقصود أن موسى | يخرج إلى فرعون في تسع آيات، وخروج اليد بيضاء واحدة من الآيات التسع؛ لذا وجب أن يكون التقدير محذوفًا مقدرًا بـ(مرسلاً) " [٦].

لذا علل الفراء عدم ظهور المحذوف داعمًا إياه بقوله: " ولم يقل: مرسل ولا مبعوث لأن شأنه معروف أنه مبعوث إلى فرعون .

وقد قال الشاعر:

رأتني بحبليها فصدَّت مخافةً ∴ وفي الحبل روْعاء الفؤادِ فَرُوقُ [٧]

أراد: رأتني أقبلت بحبليها: بحبلي الناقة فأضمر فعلا، كأنه قال: رأتني مقبلاً"[٨].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧١.
(٢) سورة النمل من الآية ١٢.
(٣) الكافي في شرح الهادي ٢/ ١٠٤٣- ١٠٤٤.
(٤) انظر الإيضاح للفارسي ص٢٠٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢١٨، وفتح القدير ١٤٨/٤.
(٥) سورة النمل من الآية ٨.
(٦) انظر المقتصد في الإيضاح ٢/ ٨٣١. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٠٥.
(٧) من الطويل قاله حميد بن ثور في وصف ناقته وهو في ديوانه ص ٣٥ واللسان [ فرق ].
اللغة: روعاء الفؤاد: ذكية الفؤاد- فروق: يقال للمؤنث أيضًا: أي شديدة الفزع.
(٨) انظر معاني القرآن ٢/ ٢٨٨.

## المبحث الثالث
## العـــدول عن الأصـــــل

إبقاء اللفظ على حاله الذي يستحقه هو الأصل، وقد يعدل عن ذلك، فيخرج هذا الأصل، ويخالف القاعدة، ولكن هذا الخروج أو المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبي قدرًا من الإطراد رقي بهما إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها[١].

فالأصل في وضع ( إلى ) أن تكون لانتهاء الغاية [٢] وفي ( أو ) أن تكون لأحد الشيئين [٣]، وفي ( كاد ) إفادة معنى مقاربة الخبر، فإذا دخل عليه نفي نفى تلك المقاربة [٤].

وقد جاء في هذا المبحث العدول بالنقل من المعنى الأصلي للفظ إلى معنى آخر وفقًا للمعنى بالنيابة، وقد وقع ذلك في أربع مسائل:

١- وقوع ( إلى ) بمعنى ( مع ) .

أشار الزنجاني إلى وقوع ( إلى ) بمعنى ( مع ) فقال: " وأما قوله تعالى: {فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ }[٥] فمنهم من يستدل به على أنها بمعنى (مع) لدخول المرفق في الغسل.

ومنهم من يستدل به على دخول النهاية لدخول المرفق في الغسل .

والجواب: إنما وجوب غسل المرفق، ليتحقق بذلك استيعاب الذراع بالغَسْل.

ومنهم من جعل ( إلى ) هاهنا غاية في الإسقاط، فإنّ اليد اسم للجارحة المخصوصة من رؤوس الأصابع إلى الإبط، فالآية تقتضي وجوب غسل جميعها، كما اقتضى وجوب غسل جميع الوجه، فلما قال: ( إلى المرافق ) أسقط ما فوقها إليها. وهذا متكلف والدليل على أن النهاية غير داخلة في قوله تعالى: { ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ }[٦] فإن الليل غير داخل في الصيام " [٧].

---

(١) انظر: الاقتراح في أصول النحو ١/ ٣٥٣، والبيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ٢/ ٧٧، د/ تمام حسان.
(٢) انظر الجنى الداني ص ٣٨٥.
(٣) انظر الخصائص ٢/ ٤٥٩.
(٤) انظر شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي ص ٥٨١.
(٥) سورة المائدة من الآية ٦.
(٦) سورة البقرة من الآية ١٨٧.
(٧) الكافي في شرح الهادي ٢٠١٧.

**يلاحظ من كلام الزنجاني أمران :**

**أحـدهما : جـوازوقـوع ( إلى ) بمعنـى ( مـع )، وهـو مـا ذهـب إليـه الكوفيـون والمفسرون.**

**قال الفراء مستحسنًا ما ذهب إليه المفسرون في معرض قوله تعالى: {مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللّهِ } [١] : " المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن، وإنما يجوز أن تجعل ( إلى ) موضع ( مع ) إذا ضممت الشيء إلى الشيء، مما لم يكن معه كقول العرب: إنّ الذود إلى الذّود إبل، أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً[٢] " [٣]، وتابعهما في ذلك بعض النحويين منهم ابن مالك[٤] والمالقي[٥] والإربلي[٦] والمرادي[٧].**

**وقد استدلوا على ذلك بما جاء نثرًا وشعرًا، فمن النثر قوله تعالى: {وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ }[٨]، وقوله تعالى: {مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ }وقوله تعالى: {فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ }وقوله تعالى: {وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ }[٩].**

**ومن الشعر قول ذي الرمة:**

**فلم أر عُذْرًا بعد عشرين حجّةً ∴ مضت لي وعشْرٌ قد مضين إلى عشر[١٠]**

**وشواهد أخرى أوردها النحويون[١١].**

**والصواب هو: جوازوقوع ( إلى ) بمعنى ( مع )، وهذا من باب عدول اللفظ إلى معنى آخر بالنيابة، وذلك لا ينافي كونها على معناها الأصلي، وهو انتهاء الغاية [١٢].**

---

(١) سورة آل عمران من الآية ٥٢.
(٢) الذَّوْدُ من ثلاثة إلى عشرة، مثل يضرب في ضم القليل إلى القليل. انظر مجمع الأمثال ٢٢٧، وجواهر الأدب ص٤٢٣.
(٣) معاني القرآن ١/ ٢١٨.
(٤) انظر شرح التسهيل ٣/ ١٤١.
(٥) انظر رصف المباني ص٨٣.
(٦) انظر جواهر الأدب ص٤٢٢.
(٧) انظر الجنى الداني ص٣٨٥.
(٨) سورة النساء من الآية ٢.
(٩) سورة هود من الآية ٥٢.
(١٠) من الطويل وهو في ديوانه ص٤١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/٣، والتذييل والتكميل ١٦٣/١١. الشاهد ( إلى عشر ) حيث جاءت ( إلى ) بمعنى ( مع ).
(١١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤١- ١٤٢ والتذييل والتكميل ١١/ ١٦٣.
(١٢) انظر جواهر الأدب ص ٤٢٣- ٤٢٤.

والأمر الآخر الخلاف في دخول ما بعد ( إلى ) فيما قبلها.

وهذا الخلاف خلاف فقهي في دخول المرافق في غسل الأيدي؛ إذ ذكر الزنجاني أن من العلماء من يستدل بقوله تعالى: {فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ }على دخول المرفق في الغسل، على أنه وجب غسل المرفق ليتحقق بذلك استيعاب الذراع بالغسل.

وإلى هذا ذهب الواحدي[١] ومكي القيسي[٢] والكرماني[٣] والنسفي [٤].

وإنما ذهب هؤلاء إلى ذلك؛ لأن اليد عند العرب تقع على أطراف الأصابع إلى الكتف، إذ المرفق داخل تحت اسم اليد [٥].

إضافة إلى أن المرفق من جنس اليد [٦].

وما ذكره الزنجاني أيضًا من جعل ( إلى ) غاية في الإسقاط على ما فوق المرفق مستدلا على عدم دخوله في الغسل بعدم دخول الليل في الصيام في قوله تعالى: { ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى الَّلَيْلِ } ، يستند إلى الرأي الذي يرى عدم دخول حدّي الابتداء والانتهاء في المحدود[٧].

وإلى هذا ذهب ابن جرير الطبري[٨]. والخازن[٩]، وهو اختيار أبي حيان إذْ يقول: "وهو الصحيح وعليه أكثر المحققين، وذلك أنه إذا اقترنت به قرينة، فإن الأكثر في كلامهم أن يكون غير داخل، فإذا عري من القرينة فيجب حمله على الأكثر" [١٠].

****

(١) انظر البسيط ٣/ ٦٠٨.
(٢) انظر الهداية ١/ ٦٢٧.
(٣) انظر غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٢٠.
(٤) انظر تفسير النسفي ١/ ٤٣٠.
(٥) انظر الجامع في أحكام القرآن ٦/ ٨٦.
(٦) انظر البسيط ٣/ ٦٠٨.
(٧) انظر شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٧١.
(٨) انظر جامع البيان ١٠/ ٤٧.
(٩) انظر لباب التأويل في معاني التنزيل ٢/ ١٦.
(١٠) البحر٣/٤٥٠ ( محقق ).

**٢- مجيء ( أو ) بمعنى ( بل ) .**

**أشـار الزنجـاني إلى وقـوع ( أو ) بمعنـى ( بـل ) فقـال "... وبمعنـى ( بـل ) كقولـه تعـالى: {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُون }[١].. والآية جاءت على الحزْر[٢] أي يزيدون في مرأى الرائي يعني إذا رآها الرائي قال: هي مائة ألف أو أكثر، والغرض الوصف بالكثرة، ويعضده قراءة من قرأ: ( ويزيدون )[٣] "[٤].**

**مما تقدم يتبين لنا أن الزنجاني يذهب إلى تأويل ( أو ) العاطفة بمعنى (بل)، وهو ما ذهب إليه بعض النحويين منهم: الفراء، وابن جني، وابن الخباز، والرضي، وابن الصائغ[٥].**

**وقـد احتجـوا بـ قولـه تعـالى: { فَهِيَ كَالْحِجَـارَةِ أَوْ أَشَـدُّ قَسْـوَةً }[٦]، وبقـراءة: أبي السّمال بتسكين واو (أو ) في قوله تعالى: { أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً }[٧].**

**وقول ذي الرمة:**

**بدتْ مثْل قرْن الشمس في رَوْنقِ الضّحى .·. وصورتِها أو أنْتِ في العين أملحُ[٨].**

**والحقيقـة أنَّ ( أو ) في النصـوص السـابقة التي اسـتدل بهـا الفـراء ومـن تابعـه لا يمكن أن تكون بمعنى ( بل )؛ إذ الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له؛ لئلا يفضي إلى اللبس، وإسـقاط فائدة الوضع[٩] فهي على بابها في كونها للشك، إذْ إن ( بل ) إذا**

---

(١) سورة الصافات الآية ١٤٧.
(٢) أي: التقدير بالتخمين. انظر المعجم الوسيط [ حزر ].
(٣) قرأها جعفر بن محمد. انظر المحتسب ٢/ ٢٢٦، والبحر المحيط ٧/ ٣٦٠.
(٤) الكافي في شرح الهادي ٣/ ١٢٧٩.
(٥) انظر معاني القرآن ١/ ٧٢، والمحتسب ١/ ٩٩، وتوجيه اللمع ص ٢٨٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣٩٦، واللّمحة في شرح المُلحة ٢/ ٦٩٥.
(٦) سورة البقرة من الآية ٧٤.
(٧) سورة البقرة من الآية ١٠٠.
والقراءة في مختصر في شواذ القرآن ص١٦ والكشاف ١/ ٣٠٠.
(٨) من الطويل وهو في ديوانه صـ٦٢٤ ( شرح الخطيب التبريزي )، والمحتسب ١/ ٩٩، والإنصاف ٢/ ٤٧٨، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٩٦.
اللغة: قَرْن الشمس: أو شعاعها، رونق الضحى أي: في أوله.
الشاهد: ( أو أنت في العين أملح ) فإن أو جاءت بمعنى ( بل ) التي تفيد الإضراب.
(٩) انظر جواهر الأدب ص ٢٦٣، وينظر أيضًا تمهيد القواعد ٧/ ٣٤٦٧.

أريد الإضراب بها يعني: إبطال ما قبلها وإثبات ما بعدها، لا تجيء إلا بعد غلط أو نسيان، وذلك منفي عن الله تعالى، وإن جاء الإضراب بها في كتاب الله تعالى على جهة الإبطال لما قبلها، والإثبات لما بعدها، فإنما يجيء بعد كلام سبق من غيره.

فأما قوله: ( أو يزيدون ) فـ ( أو ) فيه إما للإبهام على المخاطبين، أو للشك، وهو مصروف للمخاطبين أيضًا [١].

قال الزجاج: ( أو ) ههنا على أصله، ومعناه: أو يزيدون في تقديركم إذا رآهم الرائي، قال: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون، فالشك إنما دخل في حكاية قول المخلوقين" [٢].

وأما ( أو أشد قسوة ) فـ ( أو ) فيه للشك أي: إن من شاهدهم فرأى قلة تأثير الزواجر فيهم تردد في تشبيه قلوبهم بالحجارة، أو بما هو أشد صلابة منها... [٣].

وأما البيت الشعري فقد خرّج على أنَّ ( أو ) للشك؛ لأن العرب قد تخرج التشبيه مخرج الشك؛ إشعارًا بإفراط الشبه [٤].

وقيل: إن الرواية في: ( أو أنت للعين أملح ) هي: ( أم أنت للعين.. ) وعليها فلا شاهد لما احتج به [٥].

ويتبين لنا من خلال هذا العرض أن الزنجاني يتجه وجهة الفراء ومن تابعه، وقد اتضح هذا من خلال كلامه المذكور، وبهذا يظهر لنا أن المعنى في أن ( أو ) على بابها من الشك هو الأصل وأن وضع ( أو ) بمعنى ( بل ) من قبيل التأويل، أو من قبيل العدول إلى معنى آخر بالنيابة.

****

٣- مجيء ( أو ) للإباحة .

أشار الزنجاني إلى معنى ( أو ) وذلك في معرض تعليقه على قوله تعالى: {فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ }[٦] فقال: "فقد حملوه على التخيير، وعندي أنه من قبيل الإباحة، إذ يجوز له الجمع

(١) انظر تمهيد القواعد ٧/ ٣٤٦٧.
(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢١٤.
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر جواهر الأدب ص٢٦٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٦٧.
(٥) انظر جواهر الأدب ص٢٦٣.
(٦) سورة المائدة من الآية ٨٩.

بينهما، ولكن لا يجب، وكون أحدهما واجبًا لا ينافي الإباحة، إذ لا نعني ما استوى طرفاه حتى ينافي الوجوب، بل نعني به ما تقدم " [١].

الناظر في كلام الزنجاني يدرك بوضوح أن النحويين حملوا ( أو ) في الآية المذكورة على التخيير، والزنجاني حملها على الإباحة، ولعل دقة المعنى هي التي حملته على ذلك، ولبيان ذلك لابد من إيضاح الفرق بينهما وهو أن للمكلف المخاطب أن يجمع بين الشيئين في الإباحة، وليس له ذلك في التخيير أن يفعل أحد الشيئين ويترك الآخر، وإن تركهما معًا عوقب أو ذُمّ، وكذلك إن جمع بينهما[٢].

لذا قال الزمخشري معلقا على قوله تعالى: {فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ }: " فإن قلت: ما معنى ( أوْ ) قلت التخيير، وإيجاب إحدى الكفارات الثلاث على الإطلاق بأيتها أخذ المكفّر فقد أصاب " [٣].

وقد حمل الآية على التخيير كثيرون منهم: ابن يعيش[٤] وابن مالك[٥]، وأبو حيان[٦]، وناظر الجيش[٧]، والشاطبي[٨].

وما ذكره الزنجاني من أن ( أو ) في الآية محمولة على الإباحة معللاً له بجواز الجمع بين الكفارات... فهو صحيح، وذلك لتحققه مع مفهوم الإباحة كما ذكر بجواز الجمع بينهما؛ فقد أوجب عمل كفارة واحدة على انفراد، ويجوز أن يفعل هذه الكفارات كلها تطوعًا، ومن هنا يتبين لنا أن الزنجاني يراعي المعنى قبل الصناعة النحوية.

****

(١) الكافي في شرح الهادي ٣/ ١٢٧٧.
(٢) رصف المباني ص ١٣١.
(٣) الكشاف ١/ ٦٧٣.
(٤) ابن يعيش ٥/ ٢٠.
(٥) انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٦٤.
(٦) انظر التذييل والتكميل ١٣/ ١٢٧.
(٧) انظر تمهيد القواعد ٧/ ٢٤٧٠.
(٨) انظر المقاصد الشافية ٥/ ١١٧.

**٤- دلالة ( كاد ) في الاستعمال .**

**أشار الزنجاني إلى فساد المعنى فيما ذهب إليه بعض المتأخرين في عدول دلالة (كاد) عن معناها عند دخول النفي عليها، وذلك أن نفيها يكون إثباتًا وإثباتها يكون نفيا، وعدّ ذلك هو الصحيح فقال: " ذكر بعض المتأخرين[١]: أن ( كاد ) إذا استعملت في الإثبات كان الفعل منفيا، وإذا استعملت في النفي كان الفعل مثبتًا.**

**فإذا قلت: كاد زيد يخرج، فمعناه: لم يخرج، وإذا قلت: لم يكد زيد يخرج، فمعناه أنه قد خرج... وقال في قوله تعالى: {إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا }[٢] إنه رأى يده بعد اجتهاد.**

**ومثله قولهم: قام وما كاد يقوم، وفي التنزيل: {فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُون }[٣].**

**وقال[٤]:**

**فأُبْتُ إلى فهمٍ وما كدت آيبًا ∴ .....[٥]**

**واحتج عليه بأن ذا الرمة لما أنشد في الكوفة:**

**إذا غيّر النأي المحبين لم يكد ∴ رسيس الهوى من حب مية يبرحُ[٦]**

**قال له القاضي ابن شُبرُمة[٧]: أراه قد برح، فأبدل من (لم يكد ) ( لم أجد ).**

**وهذا مذهب فاسد، لأن ( كاد يفعل ) لمقاربة الفعل بلا خوف، فحرف النفي ينفي ما كان موجبا.. وفي التنزيل: {يَتَجَرَّعُهُ وَلاَ يَكَادُ يُسِيغُهُ }[٨] ولا إساغة، إذ الإساغة هي**

---

(١) هو ابن يعيش. انظر شرح المفصل ٧/ ١٢٤- ١٢٥.

(٢) سورة النور من الآية ٤٠.

(٣) سورة البقرة من الآية ٧١.

(٤) أي: تأبط شرًا. في ديوانه صـ ٩٠ ( تحقيق علي ذو الفقار شاكر )، دار الغرب الإسلامي.

(٥) المذكور صدر بيت من الطويل وعجزه:
وكم مثلِها فارقْتُها وهْيَ تَصْفِرُ
وهو في الخصائص ١/ ٣٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧، والمقاصد النحوية ٦٨٠/٢.
اللغة: فأُبت من: آب يؤوبُ إذا رجع. فَهْم: اسم قبيلة.

(٦) من الطويل وهو في ديوان ذي الرمة ص ٤١٤ ( شرح الخطيب التبريزي )، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢٤، والتذييل والتكميل ٣٦٨/٤.

(٧) هو: عبد الله بن شبرمة الكوفي، كان ثقة وقاضيا، مات سنة ١٤٤هـ، انظر تهذيب الأسماء واللغات ٣٠٧/١.

(٨) سورة إبراهيم من الآية ١٧.

الإجراء في الحلق بسهولة [١].

ومعنى يتجرعه: أن يأخذه جرعة فجرعة[٢]؛ لأنه لصعوبته عليه لا يكاد أن يتناوله تناولاً متواليا، فلو كانت الإساغة موجودة فلا يكون فيه تعذيب.

وهذا نقض لما أراد الله - تعالى - من المعنى... " [٣].

والتحقيق أن كل فعل يدل على ما وضع له، فـ ( كاد ) فعل موضوع لإثبات المقاربة، فإذا دخل عليه النفي نفى تلك المقاربة.

وإلى هذا ذهب كثير من النحويين.

قال المبرد: " ( كاد ) وهي للمقاربة، وهي فعل... فأما قول الله عز وجل: {إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا }فمعناه – والله أعلم – لم يرها، ولم يكدْ، أيْ: لم يدْنُ من رؤيتها.. "[٤].

وقال بمثل ذلك الزجاجي، وابن خروف، وابن الخباز[٥].

وما ذهب إليه هؤلاء كان قياسًا على الأفعال؛ لذا اختاره العلوي فقال: "وهذا هو المختار " [٦].

ولعل السبب في خروج ( كاد ) عن مقتضى بابها. أنه جرى العرف حينما يقال: ما كان يفعل، ولم يكد يفعل، في فعل قد فعل، أنه قد وقع الفعل بعد جهد، وبعد أن كان بعيدًا في الظن أن يفعله، وعلى هذا جاء تفسيرهم للأدلة التي استشهدوا بها في ذلك[٧].

وأما تعليق الزنجاني على قوله تعالى: {لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا }بقوله: " فقد نفي مقاربة الرؤية، وهو أبلغ من نفي الرؤية قاله الزمخشري " [٨] فإنه يدل على عنايته بالمعنى، إذ لو حمل على الإثبات لصار المعنى: ظلمات بعضها فوق بعض، ليس فوقها ظلمة

---

(١) انظر اللسان ( سوغ ).
(٢) انظر المصدر السابق ( جرع ).
(٣) الكافي في شرح الهادي ٤/ ١٨٣٤- ١٨٣٦.
(٤) المقتضب ٣/ ٧٥.
(٥) انظر الجمل ص٢١٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٣٨، والغرة المخفية ٢/ ٤٣٨.
(٦) المنهاج في شرح الجمل ١/ ٦٤٦، وينظر أيضًا تمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٦.
(٧) انظر معاني النحو ١/ ٢٥٨، وينظر أيضًا التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢٤- ١٢٥.
(٨) انظر الكشاف ٣/ ٦٩.

لشدتها إذا أخرج الإنسان يده يراها، مما يبطل فائدة شدة الظلمة، وبذلك يكون المعنى فاسدًا، إذ الغرض نفي مقاربة الرؤية [١].

وما أوضحه الزنجاني في تعليقه على قوله تعالى: {يَتَجَرَّعُهُ وَلاَ يَكَادُ يُسِيغُهُ }فهو ما استظهره أبو حيان بقوله: " والظاهر هنا انتفاء مقاربة إساغته إياه، وإذا انتفت انتفت الإساغة " [٢].

لذا لا يخفى قول الزنجاني في تعليقه على قول من قال: إن نفيها إثبات، وإثباتها نفي في هذا الشأن بقوله: " وهذا نقض لما أراد الله تعالى من المعنى ".

وأما قوله تعالى: {فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُون }فقد جاء تعليق الزنجاني ردًا على من قال: إن (كاد) منفية وخبرها مثبت في المعنى؛ لأن الذبح قد وقع.

ورد الزنجاني يحققه ويؤكده تعنتهم بقولهم: { أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً }[٣] أو {قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ }[٤] و{ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا }[٥] وهذا التعنت دأب من لا يقارب أن يفعل، وفعله بعد ذلك لإلجائه إلى الفعل، لا ينافي نفي مقاربته الفعل أولاً [٦].

وأما بيت ذي الرمة:

إذا غيّر النأي..... ∴ .....

فإنه لم يقارب حتى التغيير، فهو أبلغ في نفي التغيير؛ لأنه إذا انتفى مقاربة فعل يلزم منه نفي وقوعه بزيادة ومبالغة.

وإن سلم تغيير ذي الرمة فلإمكان ما توهموه عرفا، وإن كان ( لم يكد ) أبلغ من (لم يجد) [٧].

---

(١) انظر المصدر السابق.
(٢) البحر المحيط ٥/ ٤٠٢.
(٣) سورة البقرة من الآية ٦٧.
(٤) سورة البقرة من الآية ٦٨.
(٥) سورة البقرة من الآية ٦٩.
(٦) انظر شرح الكافية لركن الدين الحديثي من أول باب الفعل إلى آخر الكتاب ( رسالة ) ق٢/ ص٥٦٨.
(٧) انظر المصدر السابق وينظر أيضًا التذييل والتكميل ٣٦٨/٤، والدر المصون ١/ ١٤٠.

## الخاتمـــة

بعد هذه الدراسة أمكننا أن نسجل أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

أولاً: تناول البحث المعنى والصنعة الإعرابية عند الزنجاني في بعض الشواهد القرآنية في الكافي في شرح الهادي للزنجاني بالدراسة الكاشفة، والتحليل والمناقشة.

ثانياً: أظهر البحث أن الزنجاني كان ذا شخصية واستقلال في الرأي، إذ كان يعترض على كثير من التأويلات أو الأعاريب التي تفسد المعنى بقوله " وهو بعيد "، " وهو الأولى "و" وهذا مذهب فاسد "" وهذا متكلف... ".

ثالثاً: كان يدعم ما ذهب إليه بالقراءات القرآنية مثل جزم ( يغفر لكم ) فقد دعمها بقراءة ابن مسعود ( آمنوا... ) وكما في مجيء ( أو ) بمعنى ( بل ) فقد دعمها بقراءة: {وَأَرْسَلْنَاه إِلَى مِائَة أَلْفٍ وَيَزِيدُونَ}.

رابعًا: أظهر البحث أن الزنجاني كان يبتعد عن القول بالزيادة كلما أمكن الحمل على وجه آخر[1]، وأن التزامه بالصنعة -أحيانا – يجعله مقيدًا، ولو على حساب المعنى بدليل قوله في ( ما ) في قوله تعالى: {وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ }حيث قضى بأولوية جعل ( ما ) زائدة معتمدًا على أن الإخبار بالظرف عن المعنى لا يجوز.

خامسًا: أوضح البحث أن الزنجاني كان يُعنى ببيان المعنى، وذلك بتفسيره للألفاظ تفسيرًا لغوياً، والتعويل عليه في ترجيح الرأي أو إضعافه مثل دلالة ( كاد ) في الاستعمال، وهذا الأمر موجود في الكتاب في كل تعريف، إذ كان يبدأ بذكر المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي.

سادساً: كشف البحث أن الزنجاني كان يراعي الصناعة والمعنى، وقد اتضح ذلك في دراسة البحث، من ذلك: تقديره فعلا بعد الاسم المرفوع، وتقديره (نجمع) في عامل الحال المحذوف في ( بلى قادرين ) وأحيانا يختار المعنى على الصناعة كما في {تنبت بالدهن } في قراءة الضم، وفي قراءة ابن عامر رفع ( آية ) في قوله تعالى: { أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيل }.

سابعًا: انفرد بالقول في مجيء ( أو ) للإباحة في قوله تعالى: {فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ

(١) انظر مثلاً من البحث كلام الزنجاني: زيادة الباء مع المفعول.

مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ }، وقد اتضح هذا من تعليق الزنجاني بقوله: " فقد حملوه على التخيير، وعندي أنه من قبيل الإباحة "فلم يسبق بذلك - حسب اطلاعي - على كتب النحويين والمفسرين.

ثامنًا: أنه كان معوّلا على المعنى، ومعتمدًا على السياق عند استنباطه للمعنى فيرى علاقة الآية بما قبلها، كما في تعلق {إِلَى فِرْعَوْنَ }، وفي: تقدير عامل الحال المحذوف في: {بَلَى قَادِرِينَ }.

تاسعًا: كان - أحياناً - يقوي قراءة قرآنية على أخرى كما في قراءة النصب على قراءة الرفع في {بَلَى قَادِرِينَ }معللاً لذلك حيث قال: " ولو قرئ: {بلى قادرون}لجاز، والتقدير: بلى نحن قادرون، لكن ليس في قوة الأول؛ لأن شأنه أن يكون جوابًا لما ذكر السائل "، وقد أوضحنا ذلك[1]، إضافة إلى أن قراءة {بَلَى قَادِرِينَ }هي قراءة جمهور السبعة، وقراءة الرفع: ( بلى قادرون ) قراءة شاذة مما يدل على اعتداده بالقراءات المتواترة والشاذة.

* * * *

(١) أوضحنا السر في أولوية تقدير النصب على الرفع في صُلب دراسة المسألة.

## ثبت أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعًا ودراسة – تأليف الدكتور/ بدر بن ناصر البدر – مكتبة الرشد – الرياض ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
- الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان – حياته وجهوده للدكتور/ محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري ( المتوفى ٢٧٦هـ ) شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ / علي فاعور – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم – تفسير أبي السعود – المؤلف أبو السعود العمادي، المتوفى (٩٨٢هـ ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- أساس البلاغة للزمخشري – قدم له وشرح غريبه وعلق عليه د/ محمد أحمد قاسم – المكتبة العصرية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ( المتوفى ٣٣٨هـ ) وضع حواشيه وعلق عليه / عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ
- الأعلام لخير الدين الزركلي – بيروت – دار العلم للملايين – الطبعة السادسة ١٩٨٤م.
- الأفعال لابن القطاع ( المتوفى ٥١٥هـ ) عالم الكتب – بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي الحسيني العلوي- تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود الطناحي- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف – المكتبة العصرية – صيدا –

بيروت – ١٩٨٧م.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ( المتوفى ٦٨٥هـ ) = تفسير البيضاوي تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ( المتوفى ٧٤٥هـ ) تحقيق – صدقي محمد جميل – دار الفكر – بيروت – الطبعة ١٤٢٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ( المتوفى ٦٨٨هـ ) تحقيق ودراسة د/ عياد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- البسيط للواحدي ( المتوفى ٤٦٨هـ ) محقق في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، الناشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز/ تأليف مجد الدين الفيروزآبادي (المتوفى ٨١٧هـ ) تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار- الطبعة الثالثة – القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الثانية – دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- البيان في روائع القرآن - للدكتور / تمام حسان - عالم الكتب- القاهرة – الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري – تحقيق دكتور / طه عبد الحميد طه – مراجعة مصطفى السقا- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف الدكتور / محمد عبد الفتاح الخطيب – دار البصائر – مصر – الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار– دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التحرير والتنوير" تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد للطاهر بن عاشور التونسي ( المتوفى ١٣٩٣هـ ) الناشر: الدار التونسية للنشر– تونس– سنة النشر ١٩٨٤م.
- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي – جميع أجزاء النحو– تحقيق د/ حسن هنداوي- طبعة دار كنوز إشبيليا- السعودية- الطبعة الأولى- عدة سنوات مختلفة.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري – مطبعة الزهراء – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٨٧م.
- التعريفات للجرجاني ( المتوفى ٨١٦هـ ) حقق وقدم له ووضع فهارسه / إبراهيم الإبياري- دار الريان للتراث – بدون.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ( المتوفى ٧٧٨هـ ) تحقيق د/ علي فاخر وآخرين – مطبعة دار السلام – مصر- الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- التوجيهات النحوية والصرفية لقراءة الجحدري، إعداد د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- توجيه اللمع لابن الخباز– دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور/ فايز زكي دياب – دار السلام للطباعة والنشر- الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- تفسير النسفي= مدارك التنزيل وحقائق التأويل لحافظ الدين النسفي (المتوفى ٧١٠هـ) حققه وخرّج أحاديثه / يوسف علي بديوي – راجعه وقدم له / محي الدين ديب مستو الناشر/ دار الكلم الطيب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار- الدار المصرية للتأليف والترجمة – مطابع سجل العرب – الناشر– مكتبة الخانجي- القاهرة.

- جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري ( المتوفى ٣١٠هـ ) تحقيق / أحمد محمد شاكر- الناشر – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- جامع الدروس العربية لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني ( المتوفى ١٣٦٤هـ ) المكتبة العصرية – صيدا- بيروت الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي ( المتوفى (٦٧١هـ ) تحقيق / أحمد البردوني – وإبراهيم إطفيش. الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة – الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجنى الداني للمرادي ( المتوفى ٧٤٩هـ ) تحقيق د/ فخر الدين قباوة، وأ/ محمد نديم فاضل- منشورات – دار الأفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب لعلاء الدين الإربلي ( المتوفى ٧٤١هـ ) شرح وتحقيق دكتور / حامد أحمد نيل – مكتبة النهضة المصرية – ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي ( المتوفى ٨٧٥هـ ) حققه الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب وبهامشه متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري – مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بمصر – بدون.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي لشهاب الدين الخفاجي ( المتوفى ١٠٦٩هـ ) دار صادر – بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية – مصر – بدون.
- حاشية الطيبي على الكشاف للطيبي ( المتوفى ٧٤٣هـ ) الناشر: جائزة دبي الدولية – الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- حجة القراءات لأبي زرعة ( المتوفى حوالي ٤٠٣هـ ) حققه وعلق على حواشيه / سعيد

الأفغاني – الناشر – دار الرسالة.

- الحجة للقراء السبعة للفارسي ( المتوفى ٣٧٧هـ ) حققه بدر الدين قهوجي، وآخر – راجعه ودققه عبد العزيز رباح- أحمد يوسف الدقاق – منشورات دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة ١٩٨٦م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ( المتوفى ٧٥٦هـ ) حققه الشيخ علي محمد معوض وآخرون – قدم له الدكتور / أحمد صيرة / دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني – قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر – مطبعة المدني بالقاهرة – وجدة – الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس – شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي، حققه وكتب هوامشه: مجيد طراد، الناشر: دار الكتاب العربي ١٤١٦- ١٩٩٦م
- ديوان عنترة بن شداد العبسي، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.
- ديوان النابغة الذبياني – طبعة دار صادر – بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ( المتوفى ٧٠٢هـ ) تحقيق / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – بدون.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي ( المتوفى ١٢٧٠هـ) تحقيق علي عبد الباري عطية - الناشر/ دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ( المتوفى ٥٩٧هـ ) حققه عبد الرازق المهدي – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف – الطبعة الثانية – دار المعارف.
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للخطيب الشربيني الشافعي ( المتوفى ٩٧٧هـ ) الناشر طبعة بولاق الأميرية القاهرة – عام النشر ١٢٨٥هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق د/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق د/ عبد العزيز رباح، ود/ أحمد يوسف دقاق – دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – تحقيق د/ عبد الحميد السيد – دار الجيل – بيروت.
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون – دار هجر للطباعة والنشر – الطبعة الأولى.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي ( المتوفى ٦٠٩هـ ) تحقيق ودراسة د/ سلوى محمد عمر عرب – جامعة أم القرى – سلسلة الرسائل الموصي بطبعها – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن الضائع – محقق في عدة رسائل جامعية:
- القسم الأول، إعداد د/ يحي علوان البلداوي ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م – جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية – قسم اللغويات.
- القسم الثاني: إعداد / نادي حسين عبد الجواد – جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالقاهرة – قسم اللغويات.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ( المتوفى ٧٦١هـ ) ومعه كتاب

سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى - تأليف محمد محي الدين عبدالحميد – مطبعة السعادة بمصر – الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

- شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي – دراسة وتحقيق الدكتور / علي الشوملي – دار الأمل – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب لركن الدين الحديثي من علماء القرن الثامن الهجري – وهذا الشرح محقق في ثلاث رسائل جامعية:

١- دراسة وتحقيق من المبني حتى أفعال المدح والذم، إعداد / رائد سعد فالح – جامعة القاهرة – كلية دار العلوم.

٢- دراسة وتحقيق القسم الأول حتى نهاية عطف البيان- رسالة دكتوراه مقدمة من يوسف حسن أحمد عمرو – جامعة أم درمان الإسلامية – كلية الآداب – قسم اللغة العربية.

٣- دراسة وتحقيق من باب الفعل إلى آخر الكتاب، إعداد / محمد بن مرعي بن محمد الحازمي – جامعة أم القرى – السعودية – ١٤٣٤ - ١٤٣٥هـ.

- شرح كافية ابن الحاجب لنجم الدين سعيد العجمي دراسة وتحقيق / يسري محمود علم الدين بدوي – رسالة دكتوراه – جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالقاهرة – ١٩٨٤م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك – حققه وقدم له / عبد المنعم هريدي – جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة – الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ( المتوفى ٣٦٨هـ ):
- الجزء الأول، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، وآخرين – مركز تحقيق التراث – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- الجزء الثاني تحقيق د/ رمضان عبد التواب، مركز تحقيق التراث- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.

شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق / أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي –

الناشر: دار الكتاب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، عدة أجزاء.

- شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد – تصدير الدكتور / رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت – بدون.
- شعر زهير بن أبي سُلمى – صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس (المتوفى ٣٩٥هـ) الناشر محمد علي بيضون – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني ( المتوفى ٥٠٥هـ ) دار النشر- دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة – مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، تحقيق الشيخ زكريا عميرات – دار الكتب العلمية – بيروت.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، تحقيق / حامد محمد العبدلي – مطبعة العاني – بغداد ١٩٩١م.
- غريب القرآن لابن قتيبة الدينوري ( المتوفى ٢٧٦هـ ) تحقيق / أحمد صقر – دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- فتح القدير للشوكاني اليمني ( المتوفى ١٢٥٠هـ ) دار ابن كثير- دار الكلم الطيب – دمشق – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ( المتوفى ٣٩٥هـ ) حققه وعلق عليه / محمد إبراهيم سليم – دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة.
- الكافي في شرح الهادي للزنجاني - قسم النحو – تحقيق الدكتور/ محمود بن يوسف فجال – الطبعة الأولى ٢٠٢٠م.
- الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام هارون – مطبعة المدني – الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

- الكشاف للزمخشري ( المتوفى ٥٣٨هـ ) دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة – دار الفكر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ( المتوفى ٤٢٧هـ ) تحقيق الإمام / أبي محمد بن عاشور – مراجعة وتدقيق الأستاذ/ نظير الساعدي – دار إحياء التراث العربي.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي ( المتوفى ١٠٩٤هـ - ١٦٨٣م ) أعده للطبع ووضع فهارسه د/ عدنان درويش، ومحمد المصري – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن ( المتوفى ٧٤١هـ ) تصحيح محمد علي شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – تصحيح محمد علي شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي ( المتوفى ٧٧٥هـ ) حققه الشيخ / عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لسان العرب لابن منظور – طبعة دار المعارف – مصر.
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ( المتوفى ٧٢٠هـ ) دراسة وتحقيق الدكتور/ إبراهيم الصاعدي – الجامعة الإسلامية – الطبعة الثانية ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- مجموع أشعار العرب– تصحيح: وليم بن الورد- منشورات دار الآفاق – بيروت.
- المحتسب لابن جني، تحقيق / علي النجدي ناصف وآخرين – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ( المتوفى ٥٤٢هـ ) حققه / عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ

- المحصول في شرح الفصول ( شرح فصول ابن معط في النحو ) لابن إياز البغدادي ( المتوفى ٦٨١هـ ) تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار – دار عمار – بدون.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ( ت٤٥٨هـ ) تحقيق عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ( المتوفى ٩١١هـ ) تحقيق / محمد علي منصور- دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات – جامعة أم القرى – دار الفكر- دمشق – دار المدني – جدة – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيس ( المتوفى ٤٣٧هـ ) تحقيق د/ حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ).
- معالم التنزيل في تفسير القرآن الكريم – تفسير البغوي ( المتوفى ٥١٠هـ ) – حققه وخرّج أحاديثه / محمد عبد الله النمر، وآخرون- دار طيبة للنشر والتوزيع – الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- معاني أفعل الفعلية في المصباح المنير للفيومي، إعداد / أحمد عبد الكريم – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط ( المتوفى ٢١٥هـ ) تحقيق د/ هدى قراعة – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، جـ١، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

جـ٢- تحقيق / محمد علي النجار – الدار المصرية للتأليف والترجمة.

جـ٣ – تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ( المتوفى ٣١١هـ ) تحقيق / عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معاني النحو للدكتور / فاضل صالح السامرائي – دار الفكر – الطبعة الثالثة - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- معجـم المـؤلفين – عمـر رضـا كحالـة – مكتبـة المثنى – بيروت – دار إحيـاء التراث العربي.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس ( المتوفى ٣٩٥هـ ) تحقيق / عبد السلام هارون – دار الفكر – ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب لابن هشـام – قـدم لـه ووضـع حواشـيه وفهارسـه / حسـن حمـد – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- مفـاتيح الأغـاني في القـراءات والمعـاني لأبي العـلاء الكرمـاتي ( المتـوفى ٥٦٣هـ ) دارسـة وتحقيق الدكتور/ عبد الكريم مصطفى مدلج – دار ابن حزم ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- مفـاتيح الغيـب = التفسـير الكبير للـرازي، المتـوفى (٦٠٦هـ ) دار إحيـاء التراث العربي – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.
- المقاصد الشـافية في شـرح الخلاصة الكافية للشـاطبي = شـرح الشـاطبي على ألفية ابن مالـك – تحقيـق د/ عيـاد الثبيتي، ود/ محمـد البنـا وآخـرين – جامعـة أم القـرى – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقتصـد في شـرح الإيضـاح للجرجـاني – تحقيـق الـدكتور/ كـاظم بحـر المرجـان – منشورات وزارة الثقافة والإعلام – العراق- دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة ١٣٩٩هـ - وسنوات أخرى.
- مـن أسـاليب القـرآن بـين المعنى والصـناعة، تـأليف الـدكتور / حامـد أحمـد نيـل – الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- المنصـف لابـن جني ( المتـوفى ٣٩٢هـ ) – دار إحيـاء التراث القـديم – الطبعـة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- المنهـاج في شـرح جُمـل الزجـاجي للعلـوي ( المتـوفى ٧٤٩هـ ) دراسـة وتحقيـق الـدكتور / هادي عبد الله ناجي – مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.
- النحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف – دار الشروق – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه لمكي القيسي ( المتوفى ٤٣٧هـ )، تحقيق مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة – الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي ( المتوفى ٤٨٦هـ ) تحقيق / صفوان عدنان داودي – دار القلم – الدار الشامية – دمشق – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي، تحقيق وتعليق / الشيخ عادل عبد الموجود وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

* * * *

**محتويات البحث**


| الموضـــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| - المقدمة . | |
| - التمهيد وفيه : | |
| - ترجمة الزنجاني ، والتعريف بالكافي ، ومنهج الزنجاني فيه . | |
| المدخل وفيه : | |
| - التعريف بالصناعة النحوية والمعنى لغة واصطلاحًا ، والعلاقة التي تجمع بينهما ، وعلاقة الصناعة النحوية بالمعنى . | |
| المبحث الأول: الأعاريب التي تناولها الزنجاني ، وفيه عشر مسائل: | |
| ١- المسألة الأولى : رفع الاسم الواقع بعد ( إن ) الشرطية في قوله تعالى : «وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ» . | |
| ٢- المسألة الثانية : مجيء الكاف زائدة في قوله تعالى : «لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ» . | |
| ٣- المسألة الثالثة : زيادة ( ما ) في قوله تعالى : «وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَ» . | |
| ٤- المسألة الرابعة : الأوجه الإعرابية في قوله تعالى : «إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ» . | |
| ٥- المسألة الخامسة : زيادة ( من ) في الإيجاب عند الأخفش . | |
| ٦- المسألة السادسة : زيادة الباء ، وقد جاءت في ثلاثة مواضع : ١- في قوله تعالى : «وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ» . ٢- وفي قوله تعالى : «وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ» . ٣- وفي قوله تعالى : «تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ» في قراءة الضم . | |

| الموضـــــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| ٧- المسألة السابعة : رفع ( آية ) في قراءة ابن عامر في قوله تعالى : « أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ » . | |
| ٨- المسألة الثامنة : جزم « يَغْفِرْ لَكُم » لوقوعه : جواب ( هل ) . | |
| ٩- المسألة التاسعة : إعراب «أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا » . | |
| ١٠- المسألة العاشرة : مجيء ( لا ) زائدة في قوله تعالى : « لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ» . | |
| **المبحث الثاني : الحذف والتقدير** ، وفيه أربع مسائل : | |
| ١- المسألة الأولى : حذف الجار في قوله تعالى : « وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا » . | |
| ٢- المسألة الثانية : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله تعالى : «تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ » في قراءة جر ( الآخرة ) . | |
| ٣- المسألة الثالثة : تقدير عامل الحال المحذوف في قوله تعالى : «بَلَىٰ قَٰدِرِينَ » . | |
| ٤- المسألة الرابعة تعلق « إِلَىٰ فِرْعَوْنَ » في قوله تعالى : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ۖ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ » . | |
| - المبحث الثالث : العدول عن الأصل ، وفيه أربع مسائل . | |
| - المسألة الأولى : وقوع ( إلى ) بمعنى ( مع ) في قوله تعالى : «فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ » . | |
| ١- المسألة الثانية : مجيء ( او ) بمعنى بل في قوله تعالى : « وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ» . | |

| الموضـــــــــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ٢- المسألة الثالثة : مجيء (أو) للإباحة في قولـه تعالـــــى : «فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَـٰمُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ بِـَٔايَـٰتِنَآ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٍ » . | |
| ٣- المسألة الرابعة : دلالة ( كاد ) في الاستعمال إذا دخل عليها نفي في نحو في قوله تعالى : « إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا » . | |
| - الخاتمـــة . | |
| - ثبت أهم المصادر والمراجع . | |
| - فهرس الموضوعات . | |


***